مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

دور الاقتصاد في التنافس على الهيمنة في الشرق الأوسط

تأليف
بن برنو أمين - و دوروثي شميد

ترجمة
إدريسا إبراهيم آية الله

سلسلة دراسات مترجمة
(٣)

الكويت - ٢٠٢٠م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

دور الاقتصاد في التنافس على الهيمنة في الشرق الأوسط

تأليف
بن برنو أمين - و دوروثي شميد

ترجمة
إدريسا إبراهيم آية الله

سلسلة دراسات مترجمة
(٣)

الكويت - ٢٠٢٠م

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

MOYEN-ORIENT: L'ECONOMIE DANS LA COURSE A LA PUISSANCE

Amine BENBERNOU , Dorothée SCHMID
Policy Center for the New South
March 23 ,2020

Kuwait - 2020

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت. ٢٠٢٠

أُسّس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة دراسات مترجمة**»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

- **المؤلفان** ١٥
- **تقديم** ١٧
- **الملخص** ١٩
- **المقدمة** ٢١
- العامل الاقتصادي في تحليل القوة ٢١
- الهوس الجديد بالسلطة في الشرق الأوسط ٢٣
- الاقتصاد بين القوة الناعمة والصلبة ٢٥
- وجهة نظر تقليدية للقوة في الشرق الأوسط: القوة العسكرية- الثروة الطبيعية- تغذية الأساطير الوطنية ٢٧
- **التعريفات التقليدية للقوة**: من المخزون إلى التدفق ٢٧
- الموارد الطبيعية ٣٣
- العامل الديموغرافي ٣٤
- القوة العسكرية ٣٦
- الإدارة الحكومية الرشيدة ٣٧
- الخطاب القومي، منظورات جديدة في السياسة الخارجية و«الدبلوماسية النوعية» ٣٨
- القدرة الصناعية وما بعدها ٤٠
- القوة «الموضوعية» وأساطير هيكلة الهوية الإقليمية ٤١

تابع الفهرس

رقم الصفحة

- القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط: من السكون إلى الحركة..... ٤٢
- ثروة مهمة لكنها هشة: القوة الاقتصادية تحت الغطاء..... ٤٣
- أسس القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط: النماذج والاستدامة.... ٤٥
- دعومات صناديق الثروة السيادية..... ٤٩
- القوة الاقتصادية في خدمة أجندات الدول: ومحاولة اكتساب الخبرات.... ٥٢
- كسر التوازنات والرغبة في السلطة..... ٥٣
- محاولات توظيف الاقتصاد كقوة صلبة..... ٥٤
- **التنظيم للبقاء**: أو التأثيرات على الحكم والنظام المعياري..... ٥٨
- القوة الاقتصادية المضطربة..... ٦١
- **أوزان الأنظمة**: الاعتمادات الاقتصادية المتبادلة..... ٦٢
- نقاط الضعف الداخلية والمستمرة: أو تحدي التحول الاقتصادي والاجتماعي..... ٦٤
- التوترات بين القوى يعيق الاقتصاد..... ٦٦
- **الخاتمة** ـ قوى إقليمية غير كاملة..... ٧١

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

المؤلفان :

أمين بنبرنو: خريج ومتخصص في الاقتصاد من جامعة سوربون Panthéon Sorbonne وجامعة باريس اكس دوفين Paris IX Dauphine، حامل ماجستير في إدارة الأعمال من مدرسة HEC في مونتريال بكندا. لقد قضى معظم حياته المهنية في القطاع المصرفي كمحلل متخصص في الدول الناشئة، إما داخل قسم مخاطر الدولة أو كمستشار عملات في الأسواق المالية في لندن. خلال مسيرته، كان بنبرنو أيضاً مستشاراً في الاقتصاد والإحصاء للمفوضية الأوروبية بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الإقليمية والمشاركة في العمل الإحصائي على حساب ميزان المدفوعات في منطقة اليورو. هو لا يزال المسؤول عن هذا القسم داخل برنامج (Natixis.) كأخصائي للأسواق الناشئة، وهو أيضاً متخصص في المخاطر السياسية والجيوسياسية. ومتخصص في قضايا البحر الأبيض المتوسط والشؤون التركية.

دوروثي شميد : خريجة سيانس- بو (العلوم السياسية - باريس) Science-Po Paris حائز على دورة ثالثة في الاقتصاد التطبيقي ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سوربون، باريس- بانثيون الثاني. انضمت إلى مركز الدراسات إيفري عام ٢٠٠٢. ركز عملها المبكر على السياسات الأوروبية وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط في سياسات المساعدات الاقتصادية وعمليات الدمقرطة. وكذلك في التوازن المركزي

/ المحيطي في التكوينات المؤسسية للمساعدات منذ عام ٢٠٠٨م، وقد أنشأت برنامج إفري لدراسة تركيا المعاصرة. وذلك لمتابعة تحولات النظام التركي وتعزيزاتها للسياسة الخارجية في الجوار وخارجه. اهتمامها البحثي يتركز على ديناميكيات الإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط، ومستقبل الدول الريعية، وعمليات إعادة التنظيم بعد الصراع والنفوذ بين القوى في المنطقة.

تقديم:

تعتبر هذه الدراسة أولى الدراسات المترجمة عن اللغة الفرنسية والصادرة عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، وتركز هذه الدراسة السياسية الاقتصادية على البحث في دور المحدد الاقتصادي في تحديد دائرة التنافس بين القوى الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، حيث تطرح الدراسة مقاربة في التأثير والنفوذ من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية بين القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة وهي تركيا وإيران وإسرائيل من جانب والدول العربية مثل مصر ودول الخليج النفطية من جانب آخر. وتعتبر هذه الدراسة المترجمة محاولة لفتح نافذة للباحثين والمهتمين في شؤون المنطقة للاطلاع على الدراسات الأجنبية التي تطرح رؤى وتصورات جديدة تتناول قضايا المنطقة من زوايا مختلفة.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

الملخص:

تخضع جيوبوليتيك الشرق الأوسط لتغيرات هيكلية اليوم، فالنظام الإقليمي يمر بمرحلة انتقالية منذ أعقاب الثورات العربية التي أسقطت بعض الأنظمة في الدول العربية، وحرر المنافسة على خلفية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية. هذا السباق الجديد على الهيمنة الإقليمية يدعو إلى التساؤل عن التسلسل الهرمي التقليدي للقوى في المنطقة، المبنية على أساس القدرة العسكرية وتفاعل التحالفات الخارجي. فالاقتصاد الذي كان حتى الآن ضامناً للوضع السياسي الراهن status quo من خلال الانتشار الواسع للنموذج الريعي من واردات النفط والغاز، بات - من الآن فصاعداً - سلاحاً سياسياً في العلاقات بين دول المنطقة. فتطورت بهذا الصدد الحوكمة الاقتصادية واستراتيجيات الاستثمار القوية وتمويل الحروب واستخدام العقوبات الاقتصادية. وعليه فإنّ دول الخليج ولهشاشة أوضاعها المتأصلة في النموذج الريعي السلبي، تعتمد الآن على كتلتها الاقتصادية الحرجة، ومحاولة حشد ثرواتها لضمان الانتقال إلى مراحل متطورة. وبتبنّي سياسة المبادرة والتأثير بدلاً من الانفعال والتأثر. مع ذلك، فإن فعالية آليات العمل الاقتصادي لديها ليست مضمونة، فالاستقلالية التنظيمية والمالية لمعظم اقتصادات الشرق الأوسط محدودة بالفعل، ومع تكاثر الصراعات في المنطقة نتجت عنها اختلالات في النظام الاقتصادي الإقليمي.

المقدمة

يحتل مفهوم القوة مكانة مركزية في تحليل العلاقات الدولية : ويعتبر المحرك والهدف الأساسي لنشاط الدول في الساحة الدولية، فهي (القوة) ترتبط بمفهوم المكانة الذي يتأرجح بين الرغبة في التفوق (للقوى الكبرى والتي تستزيد منها)، وإدانة إمبريالية (للقوى الصغرى التي تخاف منها). اليوم هذا الدور ديناميكي ومنفتح بشكل خاص في الشرق الأوسط، وهي منطقة تتسارع فيها الصدمات الجيوسياسية المتتالية، لدرجة أن إرادة القوة تبدو أحياناً وكأنها تندمج مع السعي من أجل البقاء.

العامل الاقتصادي في تحليل القوة

العامل الاقتصادي هو محدد الدراسة الرئيسي. فقد تطور مفهومه كتطور مفهوم القوة في نظريات العلاقات الدولية عبر الأزمان وفي إدراك القوى الدولية المتفاعلة فيما بينها. مدرسة التفسير الواقعي، في القرن التاسع عشر حصرت القوة في عناصر كمية وموضوعية. لكن تراجع دور هذا التفسير خلال القرن العشرين أمام شعبية تحليلات القوة الناعمة، التي قدمها جوزيف ناي خلال وصفه للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة[1]. حيث أصبحت القوة أكثر تنوعاً من خلال هذه المفاهيم الجديدة،

1 . J. Nye, Bound to Lead: The Changing Nature of American Power, New York, Basic Books, 1990.

وبات استخدامها جزءاً من ديناميكيات الترابط الأكثر تعقيداً في العلاقات الدولية؛ من القدرة العسكرية إلى التأثير الثقافي، وانتقل أيضاً من الإكراه إلى الإقناع. لكن مكانة الاقتصاد في هذه الانعكاسات لا تزال متناقضة.

ومع ذلك كانت للثروة مكانة مميزة في التعريف الكلاسيكي الواقعي للسلطة ، ففي السبعينيات من القرن المنصرم اعتبُر مستوى الناتج القومي الإجمالي معيار تصنيف القوى العالمية[٢]. لكن بعيداً عن ذلك الإدراك، عملياً، نجد العلاقة بين الاقتصاد والسلطة متعددة الأوجه : فالاقتصاد يؤثر على هيكل الدولة وصلابتها (حسب نموذج النمو المختار لديها)، فيمكنها المشاركة في شراء التأثير والولاءات في الخارج، ويمكن استخدامه كسلاح هجومي إذ نرى عودة الحروب التجارية، وسياسات تعميم العقوبات.

إدوارد لوتواك، هو الذي طرح الفكرة في التسعينيات من القرن الماضي، تحت مسمى أساسيات الجيو- الاقتصادية، في دراسته للاستراتيجيات الاقتصادية، التي توظفها القوى الدولية للدفاع عن مصالحها، واعتبر أن هذه الدراسة تعتبر تمهيداًلظهور نظام دولي جديد، حيث تؤدي المنافسة الاقتصادية إلى حروب من نوع جديد[٣]. اليوم يمكننا أن نتساءل عما إذا كان تفاقم المنافسة الاقتصادية لا يسهم ـ في سياقات معينة ـ في ظهور مناخ ما قبل الصراع، وإذا كان الحفاظ على مصالح الاقتصاد الجزئي لا يمنع التشرذم بشكل متزايد لإنهاء الحروب الموجودة. بعكس الليبرالية التي تشجّع «التجارة الناعمة»والاعتماد المتبادل، فإنّه يشترك الاقتصاد السياسي الماركسي مع الرأسمالية في تفسير نشأة الحروب، مع التأكيد على إنتاج ظواهر

2 F. Argounès, Théories de la puissance, Paris, CNRS Éditions, 2018, p. 32

3 . E. Luttwak, « From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce », The National Interest, vol. 20, p. 17-23, 1990; Pascal Lorot (dir.), Introduction à la géoéconomie, Paris, Economica, 1999.

اقتصادية معينة بسبب النزاعات نفسها، وذلك لأن الغرض من هذين المنظورين التاريخيين هو التفكير في أفضل طريقة لتحقيق السلام - بحالة التوازن بين القوى. ونحن نشاهد اليوم - بلا شك - في الشرق الأوسط لحظة دمار هذا التوازن.

الهوس الجديد بالسلطة في الشرق الأوسط

منطقة الشرق الأوسط تعتبر رهينة للتوترات المستمرة التي تتطور في كثير من الأحيان إلى أزمات عسكرية ـ كالنزاعات الأهلية أو الحروب بين الدول، وغالباً ما يُهمّش المحدد الاقتصادي في تفسير هذه الأزمات. ولا شك بأن الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط هو الأكثر أهمية كعنصر من عناصر فهم التطورات الداخلية للأنظمة، وكتفسير للعلاقات بين الدول. السبب هو ربما أن نموذج المنظومة الاقتصادية المهيمنة في تلك الدول الريعية هو نموذج محافظ. وقد سمح النموذج الريعي في إعادة توزيع الثروة، وساهم بشكل أو بآخر في تحقيق نوع من الاستقرار «النسبي»[٤]. ورغم ذلك، فإن الصعوبات المالية والاجتماعية تتراكم في هذه الدول وتُشكّل سبباً لعدم الاستقرار، سواءً مع الدول الريعية، أو تلك التي استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من سخاء البلدان الريعية. علاوة على ما سبق، نلاحظ مؤخراً التطورات الجيوسياسية الرئيسية التي أرهقت اقتصاديات دول المنطقة، ابتداءً من ثورات «الربيع العربي» إلى تزايد التوترات بين إيران والسعودية. وكل ما سبق يمكن تحليله من منظور العامل الاقتصادي.

4 H. Beblawi, « The Rentier State in the Arab World », in G. Luciani (dir.), The Arab State, Londres, Routledge, p. 85-98; Y. Matsunaga, « L'État rentier est-il réfractaire à la démocratie ? Critique internationale, vol. 8, n° 3, 2000, p. 46-58.

وإذا كان «هوس السلطة» كما يرى برتراند بادي / Bertrand Badie– هو سبب ولادة النظام الدولي الحديث[٥] . فإنه يتبلور اليوم وبشكل مذهل في الشرق الأوسط، لا سيما لأن مجال المنافسة مفتوح نظراً للانسحاب النسبي للجهات الخارجية الفاعلة – كالولايات المتحدة – في المقام الأول. وهذا الانسحاب النسبي ساهم في عودة أو توحيد القوميات في الشرق الأوسط تحت مسمّيات عدة، وكلّها قوة تصوّرت الفُرص التي لديها لتولي القيادة الإقليمية، وهذا يفسر جزئياً التوترات الحالية، ولكن الهوس أيضاً مرتبط بقلق الأنظمة على بقائها واستمرارها ككيان مستقل بإرادته. لذا قررت تلك الأنظمة بطريقة غير مسبوقة تعبئة مواردها الهائلة لتحقيق أهدافها الخارجية : فالحفاظ على النظام الاقتصادي والاجتماعي الراهن لاقيا تحدياً علنياً إبان ثورات الربيع العربي.

كما أنّ الصراع المعاصر بين القوى في الشرق الأوسط يحدث بطريقة المواجهة المعممة، وتحت وطأة ارتباك متزايد، كل قوة تحاول الحصول على حصتها في سوق التأثير الإقليمي، ليتسنى لها ترسيخ رؤيتها السياسية أو المؤسساتية. ومن الأمثلة على تلك الرؤى المتضاربة (الثورة ضد المحافظة المركزية مقابل الفيدرالية، القومية المؤسساتية مقابل الرغبة في تحييد الهويات)، ونضيف أيضاً التفاضلات المذهبية (في المواجهة السنية / الشيعية)، علاوةً على تصفية حسابات بين الطائفة السنية نفسها، كالعداء الظاهر بين المدافعين عن العلمانية والطائفية السياسة (الإسلام السياسي). التحكّم في الموارد المادية يلعب دوره أيضاً، لأنّه طالما فترة ما بعد الريعية غير مضمونة، فمن الواضح أنّ الاعتماد على أسعار النفط والغاز سيظل مركزياً لدبلوماسية دول الخليج العربي / الفارسي.

5 B. Badie, L'impuissance de la puissance. Essai sur les nouvelles relations internationales, Paris, Fayard.

الاقتصاد بين القوة الناعمة والصلبة

سيكون هدفنا في هذه الدراسة إبراز دور الاقتصاد في هذه المنافسة الجديدة للقوى في الشرق الأوسط ويشمل نطاق دراستنا البلدان الخمسة عشر التالية في منطقة الشرق الأوسط: البحرين، مصر، الإمارات العربية المتحدة، العراق، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، سوريا، تركيا، اليمن.

وفرضيتنا الرئيسية هي : الديناميكيات الاقتصادية الداخلية في تنظيم العلاقات بين هذه الدول، وكذلك بين هذه البلدان وبقية العالم، تساهم بقوة في توازن القوى والتسلسل الهرمي الجديد للقوى الإقليمية.وفي لعبة الهيمنة الاقتصادية هذه تظل الدول في المنطقة الجغرافية المدروسة، هي الفواعل الرئيسية، لعدم وجود مؤسسات تطوير القطاع الخاص بما فيه الكفاية، للحد الذي تكون فيه تلك القطاعات قادرة على التفاوض مع الدول على الأرصدة السياسية والاقتصادية الكبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تآكل سلطة الدولة الذي وصفته المدرسة السوسيولوجية (الفرنسية) للعلاقات الدولية[٦] .لا ينطبق هنا، بشكل كبير، في مجال الدراسة الاقتصادية. حيث أن المناخ الاقتصادي في الشرق الأوسط يهيمن عليه القطاع العام. فيندر وجود الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة، علاوةً على أنّ المجتمع المدني في المنطقة تمّ إخضاعه من قبل السلطات الحكومية. ومع ذلك، ثمة مؤسسات شبه حكومية، وقوية (كالميليشيات، وعملاء المافيا) نجد أنها تتحدى السلطة المركزية

6 6. B. Badie et M.-C. Smouts, Le Retournement du monde. Sociologie de la scène internationale, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques & Dalloz, 1992.

بشكل متزايد؛ في الحروب على وجه الخصوص وإنتاج الاقتصاد الخاص بها، مما يجعل الأمر صعباً في هذه الدراسة تطبيق مفهوم توازن القوى الكلاسيكي.

ولكن يجب التأكيد على أن الدول في الشرق الأوسط لا تزال تتمتع بسلطة سياسية كبيرة – وربما كبيرة أكثر من اللازم – على اقتصادياتها، وفي كثير من الأحيان على حساب إدارتها الإنتاجية.

فعادةً، تعمل تلك الدول على تدجين الاقتصاد داخلياً، بهدف التخدير الاجتماعي لشعوبها،وهي الفكرة ذاتها التي وجدت تلك البلدان أنه يمكن استخدامها في السياسة الخارجية مثل التدخلات التمويلية المستهدفة للأسواق السياسية للدول الجارة، وتمويل الفصائل المتحاربة، وفرض الحصار والعقوبات الاقتصادية. وهكذا، نشاهد التوظيف المتزايد للاقتصاد في مجال العلاقات بين تلك البلدان. ما يجعلنا نتساءل عما إذا كان يمكن أن يكون الاقتصاد كذلك ضمن مفهوم القوة الناعمة؟ القوة الناعمة التي طالب وزير الخارجية التركي أحمد داود أغلو تطبيقها بشكل منهجي في بدايات الألفية الثالثة، مع العلم أنّ تركيا نفسها اليوم دخلت في حيز استخدام الضغط الدبلوماسي أو المقاطعة، أو حتى التداول العسكري أحياناً.

وبالتوازي، مع استراتيجيات التأثير القديمة والسرية نسبياً لدول الخليج، قد تطورت استراتيجيات بسط السيطرة السياسة وهي أكثر هجومية. وهنا يدخل الاقتصاد مجال القوة الصلبة، فالمال الذي اشترى سابقاً بقاء الوضع الراهن في المنطقة، بات يساهم في ولادة تسلسل هرمي جديد للقوى.

وجهة نظر تقليدية للقوة في الشرق الأوسط: القوة العسكرية- الثروة الطبيعية- تغذية الأساطير الوطنية

في دراسته المتأملة للقوى المعاصرة تحت ما سمّاه «تجزئة العالم»، يسارع تيري جارسين / Thierry Garcin، إلى وصف « العالم العربي الذي انهار بنفسه، كما لم ينهار من قبل»[٧] بأنّه لاعب أساسي بين القوى الكبرى الدولية. صحيح أنّ دول الشرق الأوسط التي تبوأت التراتيب الأعلى عند جارسين ليست عربية : إنها ثلاثية : إسرائيل، إيران، تركيا هي التي جمعت المعايير التقليدية للقوة، للحد الذي جعل البعض يعتبرون تلك البلدان قوى خارجية عن المناطق، التي تدعى بالعالم العربي.[٨]

تجدر الإشارة إلى أنّ قوة قنوات التأثير- الأقل ظهوراً لكن - الأكثر هيكلية، إضافة إلى قوتها التمثيلية، تسمح للدول العربية غير هذه الدول الثلاث أيضاً فرصة لتبرز على الساحة الدولية.

التعريفات التقليدية للقوة: من المخزون إلى التدفق

في بواكير الحرب الباردة، عاش العالم لحظة حرجة عندما لم يتحقق توازن الرعب بعد، ومن هنا سعت المدرسة الواقعية الأمريكية للعلاقات الدولية جاهدة لتنظير مفهوم قوة الدول بطريقة إجرائية. حيث حدده المفكر السياسي هانز مورغنثاو على النحو التالي باستخدام ثمانية عناصر:

7 T. Garcin, La Fragmentation du monde. La puissance dans les relations internationales, Parisn Economica, 2019, p. 85.

8 Distinction qui irrigue par exemple l'article d'O. Roy, « Moyen-Orient : faiblesses des États, enracinement des nations », Critique internationale, nº 4, 1999, p. 79-104.

القوة العسكرية، الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرات الصناعية، نسبة السكان، الشخصية القومية، الأخلاق الوطنية، وجودة الدبلوماسية مع حكومة رشيدة[٩]. وبعد خمسة عشر عاماً، قام المفكر السياسي ريموند آرونب وضع تعريف علمي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية وهو: « القوة هي القدرة السياسية لوحدة معينة بفرض إرادتها على الآخرين أو قدرة الوحدة على ألا تسمح بفرض إرادة الآخرين عليها»[١٠] .

لقد قدّم آرون بهذا التعريف عنصراً جديداً للعلاقات الدولية، وبدا لنا واضحاً الآن بأن قوة أي وحدة معينة في العلاقات الدولية يمكن أن تُقاس في مواجهتها أو مقارنتها مع وحدات أُخرى.

وأخذت العقود التالية في حقل العلاقات الدولية في الاعتبار – بشكل كبير– تزايد الاعتماد المتبادل وتأثير الانضباط الخارجي للمنظمات الدولية. وبدمج هذه التطورات، ظهر التوليف الحالي الذي اقترحه فابريس أرغونس/ Fabrice Argunes، بثلاثة عناصر مكملة[١١] ، مشيراً إلى أن القوة تشمل في نفس الوقت :

١ـ مجموعة الموارد الطبيعة والبشرية، وهي «أرضية» مورغنثاو.

٢ـ قوة التوازن في العلاقة بين الدول، وهذه فكرة « أرضية» ريموند آرون.

٣ـ الهيكل الدولي (إضافة أرغونس) : يقصد بذلك، القدرة على التأثير بشكل غير مباشر في قرارات وخيارات الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية، من خلال فرض إطار عمل يصب في صالحنا.

9 H. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, New York, Knopf, 1948.
10 R. Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lévy, 1962, p. 92.
11 . F. Argounès, Théories de la puissance, op. cit., p. 29.

ولتفسير تقسيم أرغوس بعبارات ملموسة : ننتقل من مخزون الطاقة في الموارد، في الجزء(١)، إلى تدفق تلك الموارد في العلاقات الدولية كعملية تنافس وتوازن، في الجزء (٢)، إلى التنظيم والمَأْسَسَة اللذان يحافظان على المصالح، في الجزء(٣).

والآن دعونا نتحدث عن الجزء الأول : ما هي بلدان الشرق الأوسط الأقوى من حيث الموارد؟

الجغرافيا

خريطة : المساحة الجغرافية لدول الشرق الأوسط

المصدر: البنك الدولي/ كتاب الحقائق الدولية لوكالة المخابرات الأمريكية: ٢٠٢٠

وعند الحديث عن معيار الجغرافيا، من الضروري أن نهتم بكل من المساحات الجغرافية وكذلك تقييم أهميتها. تبلغ مساحة السعودية(٢,٥ مليون كلم ٢) متقدمة على إيران (١,٧٥ مليون) ومصر (١ مليون)، وتركيا (٧٨٥٠٠٠)، هذه الدول الأربعة وحدها تمثل أكثر من ثلثي مساحة المنطقة المدروسة.

تكمن المصلحة الاستراتيجية للشرق الأوسط قبل كل شيء في موقعه كنقطة اتصال، حيث يربط جزر الهند بالبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والمحيط الهندي أو بحر قزوين. هذا الموقع الاستراتيجي المتميز، أدى إلى تفاقم الخصومات الاستعمارية بين القوى الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر للسيطرة عليها. واليوم دول المنطقة التي تمتلك أعلى مساحة من اليابسة والبحر، تعتبرها ميزة لها، لكن يجب أن تكون المنطقة أيضاً موضوعاً للاستثمارات الاستراتيجية (في البنية التحتية، النقل، التنمية الاقتصادية) كي تستفيد من هذه الميزة لهذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

فتطوير البنية التحتية، وخاصة الموانئ والمطارات، يمكن أن يكون جزءاً من استراتيجية رئيسية وهي المحورية المركزية : وفي هذا الصدد، تبرز دبي على أنّها أكثر محور إقليمي كبير . تليها جدة (المملكة العربية السعودية)، وصلالة (عُمان) فقد صُنفت المراكز المحورية البحرية ضمن أفضل ٤٠ ميناء في العالم من حيث السعة.

وفي المطارات تشارك أيضاً في هذا المنطلق : فدبي والدوحة نقطتا ممر مزدحم للتحويلات الدولية ومنّصات دعم لشركات الطيران الوطنية الخاصة بالدول المعنية[١٢]. لكن تركيا هي الأخرى تريد أن تجعل من اسطنبول مفترق طرق بينها وبين أوروبا وآسيا وأفريقيا، مستوحاة من استراتيجية المركزية المحورية للمطارات. لذا حرصت على التميز في المطار الجديد الذي تمّ افتتاحه عام ٢٠١٩م بسعة٩٠ مليون مسافر في السنة الأولى، وكان من الواضح أنّ لديها طموح مباشر لتنافس دبي في هذا المجال.

12 J. Lebel, « Emirates Airline, Etihad Airways et Qatar Airways : des compagnies aériennes d'envergure mondiale au service du rayonnement des émirats de Dubaï, d'Abu Dhabi et du Qatar », Études de l'Ifri, Ifri, juillet 2019, disponible sur : www.ifri.org.

Géographie et superficie des pays du Moyen-Orient		
Pays	**Superficie (km²)**	**%**
Arabie Saoudite	2 149 690	32 %
Iran	1 745 150	26 %
Égypte	1 001 450	15 %
Turquie	785 350	12 %
Yémen	527 968	8 %
Irak	435 052	6 %
Oman	309 500	5 %
Syrie	185 180	3 %
Jordanie	89 320	1 %
Émirats arabes unis	83 600	1 %
Israël	22 070	0 %
Koweït	17 820	0 %
Qatar	11 610	0 %
Liban	10 450	0 %
Bahreïn	778	0 %
Total de la région	6 746 472	100 %
Total de la superficie mondiale	132 025 199	5 %

Source : Banque Mondiale, 2018 / CIA, The World Factbook, 2020

الموارد الطبيعية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية الأكثر قيمة وخاصة النفط والغاز الطبيعي . فوفقاً للـ بي بي(BP) البريطانية لدراسة الطاقات، الدول الخمسة عشر التي ندرسها، موطن لأكثر من نصف الاحتياطيات المؤكدة في العالم للنفط القابل للاستخراج، وأكثر من ٤٠٪ من احتياطيات الغاز في العالم مع نهاية ٢٠١٧م.

المملكة العربية السعودية وحدها لديها ١ , ٣٣٪ من نفط المنطقة، وتبقى تكلفة استخراج النفط السعودي هي الأرخص في العالم، وبمعدل إنتاج ٦ , ١٠ مليون برميل في اليوم، ولديها ما يعادل ٧٠ عاماً من الإنتاج. هذه الثروة تجعل من المملكة العربية السعودية الاقتصاد رقم واحد في الشرق الأوسط ومن بين الـ ٢٠ على مستوى العالم – وهذا ما يفسر أنها عضو في مجموعة الـ ٢٠. والتي لأول مرة تترأس المملكة العربية السعودية دوريتها لعام ٢٠٢٠م. ومن ناحية أُخرى، فإن إيران لديها ثاني أكبر احتياط نفطي في المنطقة والأول في احتياط الغاز لكنّها غير قادرة على استغلالها بسبب العقوبات. ثم العراق في المركز الثالث لاحتياطيات النفط. وأحياناً تُعّرف العراق نفسها باسم «المملكة العربية السعودية المقبلة»[١٣].

كما تمتلك قطر ٨ , ٣١٪ من احتياطيات الغاز الإقليمية، وتحتل قطر الترتيب الأول من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

13 . Ifri, conférence « Perspectives énergétiques pour l'Irak », 26 octobre 2012.

جدول: إجمالي احتياطيات النفط والغاز المؤكدة في عام ٢٠١٧

Total des réserves de pétrole et de gaz prouvés en 2017

Total des réserves de pétrole prouvés à la fin 2017				Total des réserves de gaz prouvés en 2017			
	Million de barils	% au sein de la région	% total		Million de barils	% au sein de la région	% total
Arabie Saoudite	266,2	33,1	15,7	Iran	33,2	42,5	17,2
Iran	157,2	19,5	9,3	Qatar	24,9	31,8	12,9
Irak	148,8	18,5	8,8	Arabie Saoudite	8	10,2	4,2
Koweït	101,5	12,6	6	EAU	5,9	7,5	3,1
EAU	97,8	12,2	5,8	Irak	3,5	4,5	1,8
Qatar	25,2	3,1	1,5	Koweït	1,7	2,2	0,9
Oman	5,4	0,7	0,3	Oman	0,7	0,9	0,7
Syrie	2,5	0,3	0,1	Syrie	0,3	0,4	0,1
Total	804,6	100	47,5	Total	78,2	100	40,9

Source : BP Statistics

العامل الديموغرافي

لا تزال ديموغرافياً المنطقة تحت الدراسة بسبب فقر جودة البيانات المتوفرة (كالخلل في الحالة المدنية، ودراسات إحصائية غير مكتملة)؛ كما أنّ التوزيع غير المتكافئ للسكان يجعلها أيضاً صعبة التفسير وفقاً للبيانات. وعند دراسة الجدول أدناه ، يبدو أن مصر لديها (١٠١ مليون نسمة) و (تركيا وإيران(حوالي ٨٣ مليون لكل منهما) وهي البلدان الثلاثة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة.

Total des réserves de pétrole et de gaz prouvés en 2017							
Total des réserves de pétrole prouvés à la fin 2017				Total des réserves de gaz prouvés en 2017			
	Million de barils	% au sein de la région	% total		Million de barils	% au sein de la région	% total
Arabie Saoudite	266,2	33,1	15,7	Iran	33,2	42,5	17,2
Iran	157,2	19,5	9,3	Qatar	24,9	31,8	12,9
Irak	148,8	18,5	8,8	Arabie Saoudite	8	10,2	4,2
Koweït	101,5	12,6	6	EAU	5,9	7,5	3,1
EAU	97,8	12,2	5,8	Irak	3,5	4,5	1,8
Qatar	25,2	3,1	1,5	Koweït	1,7	2,2	0,9
Oman	5,4	0,7	0,3	Oman	0,7	0,9	0,7
Syrie	2,5	0,3	0,1	Syrie	0,3	0,4	0,1
Total	804,6	100	47,5	Total	78,2	100	40,9

Source : BP Statistics

وتجدر الإشارة إلى أنّه بدأت المنطقة بأكملها تحوّلها الديموغرافي في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، باستثناء سوريا التي عدد سكانها انخفض بنسبة ١,٤٪ بين ٢٠١٠-٢٠١٩م بسبب الحرب، بينما ديموغرافية الدول الأخرى في نمو متزايد. ووفقاً لملاحظات الخبير الديموغرافي يوسف كربيج، فقد بدأت معدلات الخصوبة في الارتفاع منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحدث طفرة منذ ثورات ٢٠١١م، فمصر يمكن أن تصل حالة «التحول الديموغرافي المضاد» لها إلى ١٦٢ مليون نسمة مع عام ٢٠٥٠ [١٤]. علاوة على أنّ نماذج الاندماج الاجتماعي المتعلقة بالعمالة الوافدة، وأُطر ديناميكيات الشتات، هي أيضاً مؤشرات أُخرى مهمة من حيث الدراسة الديموغرافية.

14 . Y. Courbage, « Où en est la transition démographique dans le monde arabe ? », IREMMO, 2017, disponible sur : http://iremmo.org.

كما أنّ الإدارة الفعّالة للهجرة من دول الخليج الصغيرة بدأت تعوض جزئياً الخلل العددي للسكان[١٥]، فتواجد العمالة الأجنبية من المغتربين يمكن أن يكون مؤثراً ليس على الاقتصاد فحسب، ولكن أيضاً من حيث التأثير الثقافي. ونذكر هنا خاصة الوجود المصري في دول الخليج العربي.[١٦]

القوة العسكرية

القدرة العسكرية الإجمالية، تشمل الرجال والمعدات، ويجب أن تضمن بيانات نوعية أيضاً. ومؤشر القوة العسكرية وفقاً لمركز الدراسات « غلوبال فايرباور Global Firepower » جمعت ٥٥ مؤشراً يسمح لنا مقارنة وزن مستوى ونوع المعدات التي تمتلكها الدولة. من بينها عدد الجنود حسب الموقع الجغرافي، أو مستوى الاستقرار السياسي للدولة.[١٧] فنجد في ترتيب ٢٠١٩م، تركيا في المركز التاسع عالمياً؛ مصر الـ ١٢، إيران الـ ١٤، إسرائيل الـ ١٧ . أما السعودية التي جمعت المعدات الأكثر تطوراً، نجدها في المرتبة الـ ٢٥ . تجدر الإشارة إلى أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة التي في المركز الـ ٦٢ ودولة الكويت التي في المركز الـ٨٤ هما فقط الدولتان اللتان تتقدمان في ترتيبهما في المنطقة عاماً بعد عام.

وتبقى الجيوش، بالنسبة لبعض تلك الدول، العمود الفقري للمؤسسات الحاكمة، لكن أول دولتين في قائمتنا لها وجهة نظرمغايرة. فقد نجحت

15 . M. Lavergne, « Golfe Arabo-Persique : de la ségrégation au “vivre-ensemble” », Hérodote, 3° tr. 2019, n° 174, p.193-208.

16 . Voir par exemple le rapport de la Banque mondiale, « Mobiliser la diaspora de la région Moyen-Orient l’entrepreneuriat », 2016.

17 . « Global Firepower index, www.globalfirepower.com. et Afrique du Nord pour promouvoir l’intégration économique et 2019 Military Strength Ranking », disponible sur :www.globalfirepower.com.

السلطة السياسية في تركيا في استعادة السيطرة على الجيش بعد عدة عقود تميزت بتكرار الانقلابات العسكرية. أما في مصر، فقد فشلت محاولة التحول الديمقراطي في عام ٢٠١١م ما أدى إلى استعادة الجيش صلاحياته السياسية والاقتصادية في عام ٢٠١٣.

العمل العسكري المباشر في الميدان مهم أيضاً في التقييم : فالقوة العسكرية التركية والإيرانية تتفوقان من حيث العمل الميداني، وذلك من خلال تورطهما في الصراع السوري. وأخيراً، يلاحظ أنّ التدخل العام للقوات شبه العسكرية في صراعات المنطقة تربك اللعبة : فالقدرة العسكرية الإيرانية في الواقع زاد من خلال السيطرة التي تمارسها على عدد كبير من أذرعها، في كلٍ من العراق وسوريا.

الإدارة الحكومية الرشيدة

ندرس في هذا الموضوع، صلابة المؤسسات واستقرار الأنظمة في المنطقة. فصلابة الحكومات الغربية المكتسبة، التي هي بمثابة تراكمات لإرث تاريخي ، نجد أنّها تناقش بانتظام في الشرق الأوسط كنموذج مرغوب فيه. ومع ذلك، لم يتم تحقيقه بعد كل هذه السنوات، مبررة ذلك غالباً بحجج واهية[١٨]. مع ذلك فإنّ الدول الثلاث غير العربية، إيران، إسرائيل، تركيا، لديها سمعة جيدة في هذا المجال، كونها الأكثر صلابة. هي دول قومية، وقسرية بالتأكيد، ولكنها «تتقن» فنّ السيطرة على مشكلات الأقليات لديها، ولدى كل منها جهاز تشريعي وبيروقراطي موثوق وفعّال إلى حد ما. ومن الطرف الآخر، يمكن أن نجد الدول شبه الفاشلة الآن، في كل من سوريا أو العراق أو ربما

18 D. Schmid, « Les États au Moyen-Orient : crise et retour », Politique étrangère, vol. 83, n° 1, printemps 2018, p. 51-62, disponible sur : www.ifri.org.

حتى لبنان. ذلك لأنّ السلطات المركزية لا تمارس وليس لها سلطة على جزء من أقاليمها، كما يخضع الحكّام لضغوطات مستمرة من بعض السكان الذين يتحدّون شرعيتها، كما أنّ العامة في تلك البلدان مهملة، والفساد منتشر. فالعديد من بلدان الشرق الأوسط في المراتب الأخيرة من حيث مؤشر الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية التي شملت دراسة ١٨٠ دولة.

ونجد مثلاً لبنان في الترتيب الـ ١٣٧ وإيران في الـ ١٤٦، والعراق الـ ١٦٢، واليمن الـ ١٧٧، وسوريا الـ ١٧٨[١٩] .

لكن يلاحظ صمود بعض الأنظمة في مواجهة هذه الخلفيات المتدهورة. فبعضها تحوّلت من أنظمة ضعيفة إلى قوية. وإن كانت تحديات الثورات الشعبية لـ ٢٠١١م أضعفت سُمعة وحصانة النموذج الاستبدادي العربي المعروف، فالنظام العسكري المصري نجح في استعادة النموذج ذاته. ولا نعرف بعدُ ما ستؤول إليه الأمور في محاولة النظام السوري استعادة عافيته. والبعض الآخر، كالنظام السعودي من الواضح أنّها تمر بمرحلة انتقالية، دون معرفة ما إذا كانت التغييرات المستمرة والمتعاقبة تسمح بتوحيد صفوفها وتقويتها أو ستجذر النزاع والمعارضة الداخلية.

الخطاب القومي، منظورات جديدة في السياسة الخارجية و «الدبلوماسية النوعية»

عناصر القوة من« الشخصية الوطنية» و «الأخلاق الوطنية» لمورغانثاو يتجليان بشكل خاص في القدرة على إنتاج خطاب وطني موحد ضد العالم الخارجي.

ـ ومن هذا المنطلق تبرز مجموعات رأي في عينتنا الدراسية :

19 . Transparency International, Corruption Perceptions Index 2019, disponible sur: www.transparency.org.

ـ الدول القديمة من جهة، كـــ سوريا، العراق، إيران.

ـ البلدان الشابة من ناحية أخرى، مثل المملكة العربية السعودية، عُمان، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن أن نسرد الماضي التاريخي للمجموعة الأولى : إذ نتحدث هنا عن ماضٍ عمره ألف سنة تقريباً، ويرمز إليها في الآثار والتواريخ – وهذا مفتاح منطقي لفهم بعض الصراعات على المستوى الإقليمي.

وهو ملصق تستخدمه إيران في ازدرائها للدول الحديثة، مثل المملكة العربية السعودية وتعزز علاقتها بسوريا وتمجد بشكل من الأشكال رابطتها الحضارية مع «روح الشرق الأوسط».

ومن ناحية أخرى، أصبحت الدول الحديثة أكثر وعياً بإعاقتها التاريخية وتحاول «معالجتها». فنجد أنّ السعودية دخلت في الآونة الأخيرة في مرحلة بناء متسارع لسرد وطني، والتي لا يتردد البعض في وصفها بأنها «قومية مفرطة» .[٢٠]

إضافة إلى ما سبق، هناك خطط إصلاحية متوسطة المدى التي طرحتها دول الخليج كافة، من «رؤية ٢٠٣٠م» السعودية والإماراتية إلى «الرؤية٢٠٤٠ »م العُمانية، خطط يمكن أيضاً تحليلها كعرض لجودة أداء وطني قادر على توحيد الطاقات المحلية في المنافسة الإقليمية.

ومن ناحية أُخرى تبذل تركيا وإسرائيل جهوداً متواصلة لترسيخ الخطاب الوطني مع الماضي التاريخي : العثمانية الجديدة للأولى، والإصرار على ترسيخ التاريخ المحلي للشعب العبراني للأخرى، بشكل يمكن أن يوفر شرعية إضافية، أو حتى أن تبرر الاتجاهات التوسعية لديهما.

20 . E. Alhussein, « Saudi First: How Hyper-Nationalism Is Transforming Saudi Arabia », ECFR Policy Brief, juin 2019.

فعقيدة السياسة الخارجية التي عبر عنها أحمد داود أوغلو، أستاذ العلاقات الدولية والوزير التركي السابق للشؤون الخارجية، توضح ذلك جيداً: بدءاً من إعادة تأهيل الذاكرة العثمانية، وتحديد الأولويات الإقليمية للعمل الخارجي التركي، بهدف تأكيد هيمنتها.[٢١] وقد وفرت الموارد المخصصة على مدى الـ ١٥ سنة الماضية للوزارة لخدمة تلك الأجندة، كما أتاحت لمكتب الشؤون الخارجية التركي إمكانية توسيع نطاق الشبكة الدبلوماسية التي أصبحت اليوم الشبكة الخامسة عالمياً .

ويمكن اختبار الجودة الدبلوماسية لبعض الدول في أوقات الأزمات: فقدرة قطر على حشد شركائها السياسيين من أجل الاطمئنان ونجاح «موسيقاها الصغيرة» المسموعة عالمياً، عن مقاطعة المملكة العربية السعودية لها منذ عام ٢٠١٧م، تعتبر جودة مثالية في هذا المجال.[٢٢]

أما قوة الجاذبية أو بتعبير جوزيف ناي، القوة الناعمة بالمعنى الدقيق غير متطورة في المنطقة بغض النظر عن محاولات إسرائيل المحدودة، لإبراز نفسها كنقطة تجمع لشتات اليهود، إلا أنّه يبدو أن تركيا وحدها هي التي تمارس قوة جاذبيتها – لقد تمّ بالفعل الترويج لها على أنها «النموذج الأمثل للعالم الإسلامي»بعد الثورات العربية في عام ٢٠١١م.

القدرة الصناعية وما بعدها

يمكن للعناصر التي قمنا بتعدادها للتو أن تكون جزئياً تتعلق بالاقتصاد فالأرض مهما كانت غير متجانسة، تبقى أصل الأنشطة الاقتصادية. فأمس

21 . D. Schmid, « L'AKP et les défis de la puissance », Les Cahiers de l'Orient, vol. 3, n° 127, 2017, p. 65-76.

22 . E. Soubrier, « Crise du Golfe : un bilan provisoire, in T. de Montbrial et D. David (dir.), RAMSES 2019, Paris, Ifri/Dunod, 2018, 164-169.

كانت الأرض ـ الأنشطة الاقتصادية « الزراعة». واليوم نجدها في الصناعة: فهي خزان الموارد، فالمنطقة التي يوجد فيها الإنتاج ويتم تداول المنتجات فيها؛ وسكانها من يحددون القوة العاملة؛ والحكومات المحلية تحدد إطار الأنشطة الاقتصادية فهناك يمكن الحديث عن اقتصاد صناعي.

ونجد تاريخياً، بأن الامبراطورية العثمانية هيمنت اقتصادياً على المنطقة، ومن بعدها كان دور القوى الأوروبية، لكن بعد نهاية الاستعمار وبفضل الاستغلال الهائل للهيدروكربونات انعكست الاتجاهات. لذلك في منطقة الشرق الأوسط بالتأكيد ليست « القدرة الصناعية» التي تصنع الفارق، ولكن حجم الدخل المضمون من الموارد الطبيعية، وتأثيره على نظام التحكّم الاجتماعي والسياسي للدولة.

القوة «الموضوعية» وأساطير هيكلة الهوية الإقليمية

إذا قمنا بدمج المعايير الكلاسيكية التي قمنا بإدراجها، فإن البلدان التي يمكن أن تُدعى «بموضوعية» أنها ذوات سلطة في المنطقة ستكون في هذه المرحلة : السعودية ومصر وإيران وتركيا. مع ذلك، تظهر ديناميكية مسارها الجيوسياسي حدسي جداً ومتفاوت. والمعلومات الاقتصادية تثبت اليوم دوراً واضحاً في هذا التصور الموضوعي : رغم أنّ إيران تزداد فقراً بسبب العقوبات، مصر تعتمد على المساعدات السعودية والإماراتية، ومع أنّها أقل أداءً مما كانا عليه، فلا تزال التخيلات التاريخية لمكانتهما تبقى هي الأهم.

وبالتالي استناداً وحفاظاً على الرؤى الخيالية لقواتهما الإقليمية، تقوم ببعض المغامرات الجيوسياسية، ولا سيما في غياب بيانات موثوقة عن تلك

الأنظمة : فالغموض يحافظ على السمعة الجيوسياسية للدول، بينما بيانات ملموسة ستثير الشكوك في مكانة تلك الدول الإقليمية.

وسرد قصة العواصم الرمزية لا تزال تحتل مكانة أساسية في العلاقات السياسية البينية في المنطقة، وتجسّد حالة مصر وسوريا هذا المنظور الأرستقراطي العربي الإقليمي. بينما دول الخليج، يُنظر إليها على أنها «حديثة الغنى»، لذا مع ثقلها الاقتصادي تفشل في انتزاع سردية العواصم الحضارية من دمشق والقاهرة.

وعلى هذا المسرح الجيوسياسي تبقى تركيا وإسرائيل هي الدول الغريبة نوعاً ما، معزولتان إلى حد ما في هذا السرد الوطني العربي. بل يتم الزرع من قبل خصومهما أنهما لا تزالان بهويتهما كأجانب، وغالباً ما يشار إليهما على أنهما خارج المنطقة. لقد بدأت تركيا مؤخراً فقط إعادة استثمار إرثها التاريخي في الشرق الأوسط، التي كانت قد هجرتها تماماً في العصر «الأتاتوركي»، حيث كانت منشغلة-برسم سياسة النديّة- مع الاتحاد الأوروبي آنذاك، وبتكثيف طموحات قوتها متوسطة المدى تجاه أفريقيا.[٢٣]

القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط: من السكون إلى الحركة

ننتقل الآن إلى محتوى ودور العوامل الاقتصادية، وفي هذا التحليل سنتجاوز النهج التقليدي لمعالجة المشكلة إلى تداول الاقتصاد في الشرق الأوسط : وفي هذا المجال يبدو أن قوة الدول الغنية هي القوة الدافعة والرئيسية ومحددة المنافسة الحالية في المنطقة.

23 D. Schmid (dir.), La Turquie au Moyen-Orient, le retour d'une puissance régionale, Paris, Tallandier, 2011.

ثروة مهمة لكنها هشة: القوة الاقتصادية تحت الغطاء

كانت منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط هدفاً للسيطرة من قبل الإمبراطوريات المتعاقبة، من الإمبراطورية العثمانية، ثمّ الدول الأوروبية. كان العثمانيون قد أقاموا في ولاياتهم العربية نظام ريع الرافد، واستغلال إنتاج العالم العربي الريفي الفقير[٢٤].

يلاحظ جورج كورن/ George Corn، أنّ «الأدب القومي العربي يميل إلى عزو تخلف المجتمعات العربية إلى الحكم العثماني الطويل». وفي وقت لاحق، نظراً للمنح المقدمة للأوروبيين، جلب الفرنسيون والبريطانيون شكلاً جديداً من الاقتصاد القائم على الريع، على أساس الاحتكارات التي نسبت إدارتها إلى الشركات الأوروبية، من توريد المياه والكهرباء مروراً بزراعة القطن حتى السكك الحديدية.

لذا تمّ تحديث الإمبراطورية العثمانية متأخراً جداً، من خلال تغلغل نتج عن مصالح الأوروبيين الاقتصادية واستثماراتهم فيها. وتراكمت معها الديون الضخمة التي لا يزال شبحها يطارد اللاوعي الجماعي للأتراك. وبعد الاستقلالات السياسية، ومع نهايات الاستعمار الاقتصادي، تمّ تأميم الموارد في الهيدروكربونات، وهي مرحلة اتسمت برمزية وضع إدارة الدخل مباشرة في أيدي الدول الجديدة.

في بدايات تلك المرحلة، تمّ الحفاظ على التسلسل الهرمي السياسي الإقليمي. وعلاقات اقتصادية مع القوى الكبرى في المحيط الجغرافي الشرق – أوسطي حيث يبقى نموذج النمو الصناعي متدنٍ جداً. ووُظفت

24 . G. Corm, « L'influence ottomane dans les structures socio-économiques des pays arabes et leur mode de développement », Anatoli, n° 5, 2014, p. 218.

الثروة الريعية على ترسيخ الوضع الاستراتيجي الراهن، وتوجيهها في خدمة الأجندات الوطنية، من قبيل الصراع العربي الإسرائيلي، أو المنافسة العربية – الإيرانية. كما أن الدول الثرية أو الممالك العربية الخليجية كانت مهتمة بشكل أساسي بقضايا الشؤون الداخلية دون احتلال مقدمة المشهد الجيوسياسي، وترك الدول الأقل ثباتاً تخوض حروب المنطقة عوضاً عنها.

ومع ذلك، في عام ١٩٧٣م، لاحظنا المحاولة الأولى لاستخدام السلاح الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، وذلك بعد مطالبة إخلاء الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب يوم الغفران والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، فقد قررت دول أوبك العربية ذلك العام من جانب أحادي زيادة سعر برميل النفط الخام بنسبة ٧٠٪ وتقليل الإنتاج. هذا المظهر من مظاهر القوة الجماعية، ما أدى إلى الصدمة النفطية الأولى. وبعد فترة، تدرك تلك البلدان أهمية السلاح الاقتصادي كضامن للوضع الراهن في التسلسل الهرمي الإقليمي، وكأداة لتحقيق أهداف سياسية خارج حدودها.

تمّ إدراك هذا التحول بعدما وعت تلك الدول، الهشاشة الجوهرية للنموذج الريعي. وخاصة بعدما تأثرت بشدة بهبوط أسعار النفط عام ٢٠١٤م، وتدهورت اقتصاديات المنطقة وكان على حكومات هذه الدول التفكير في إدارة أكثر كفاءةً للثروة الوطنية حتى تستمر، وتكون قادرة على مواجهة الصدمات القادمة. واستمر معها السخط الاجتماعي المتفشي منذ عام ٢٠١١م. فكان من اللازم الحصول على إجابات لاستياء الشعب: هل يفكرون في الإصلاحات، أو توسيع آليات شراء السلام الاجتماعي كما هي العادة، أم سيواصلون مع حل القمع.

باسكال لوروت، المشهور في فرنسا في العلوم الجيوسياسية، ودراسته لأعمال إدوارد لوتواك/ Edward Luttwak، قال صراحة في عام ٢٠٠٩م إنّ «الصحة الاقتصادية لكل أمة هي المعيار الذي نحكم به الآن على قوتها الدولية».[٢٥] وعليه، لا ينبغي الخلط بين «الصحة الاقتصادية» والثروة الإجمالية»، وهذا الاختلاف مهم خاصة في الشرق الأوسط.

فمثلاً، إذا أشرنا إلى دخل الفرد، فإن الطيف الاقتصادي في المنطقة اليوم يختلف من طرف إلى آخر. إنه يشمل بالفعل البلدان المصنفة على أنها دول متوسطة الدخل التي حددها البنك الدولي في عام ٢٠١٧م، ومن بينها البلدان ذات الدخل المنخفض من (٧٩١ دولاراً إلى ٤٩٩٢ دولاراً للفرد)، كحال العراق والأردن ومصر واليمن. مقابل دول ذوات الشريحة العلوية المتوسطة (ابتداءً من ٤٩٩٣ دولاراً و ٨٢٥٤ دولاراً للفرد) كحال إيران ولبنان. وصولاً إلى البلدان ذوات الدخل المرتفع (أكثر من ٨٢٥٥ دولاراً لكل ساكن)، وبعضها ثرية للغاية، كقطر (٥٨٦١٠ دولار للفرد) أو الإمارات العربية المتحدة بـ (٣٨,٥٥٠ دولار للفرد). نلاحظ أنّه ما يقرب من نصف البلدان المشمولة في دراستنا هي من المجموعة الأولى والنصف الآخر في المجموعة الثانية.

25 P. Lorot, « De la géopolitique à la géoéconomie », Géoéconomie,

الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي:
نصيب الفرد في الشرق الأوسط

Produits intérieurs bruts et revenus nationaux bruts par habitant au Moyen-Orient

	PIB (million $) 2017
Turquie	852 676
Arabie saoudite	688 586
Iran	454 012
EAU	377 701
Israël	353 253
Égypte	235 369
Irak	195 473
Qatar	166 928
Koweït	120 701
Oman	70 597
Liban	53 393
Jordanie	40 708
Bahreïn	35 432
Yémen	26 818
Syrie	N/O

	RNB/Habitant en dollars (2017)
Qatar	58610
EAU	38550
Israël	37420
Koweït	31660
Bahreïn	21 180
Arabie saoudite	19990
Oman	14590
Turquie	10900
Liban	7500
Iran	5470
Irak	4860
Jordanie	4020
Égypte	3040
Yémen	1460
Syrie	N/O

Source : Banque Mondiale

هناك نموذجان مختلفان يتعايشان في المنطقة :

- البلدان الريعية الحقيقية، مصدر الطاقة من السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة، إيران، العراق، الكويت، عُمان، قطر، اليمن قبل الحرب.
- البلدان التي اقتصادها إنتاجي ومتنوع : كتركيا أو إسرائيل أو حتى سوريا

قبل الحرب الأهلية، وكلها تنتج سلعاً وخدمات يتم تصديرها. نجد أنّ تركيا وإسرائيل، مندمجتان بشكل واسع في سلسلة الإنتاج العالمي، وقد أقامتا اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الشركاء الرئيسيين والمؤسسات المالية في العالم الناشئ. وتتقدم مصر حالة وسيطة فريدة من نوعها لأنها ريعية مثال (دخل قناة السويس، الغاز المكتشف قبالة سواحل الإسكندرية، تحويلات المغتربين، وصفات السياحة، «المنح الاستراتيجية» الأمريكية) وبين الإنتاجية.

وما بين هذين النموذجين، نجد نموذج الأردن ولبنان دول مستوردة، يعتمدون على المساعدات والإعانات من جيرانهما وحلفائهما (من الغرب ودول الخليج) لدعم اقتصاداتهما.

كما تعتمد البلدان ذوات الدخل الريعي على تطورات الأسواق الدولية، من خلال أسعار برميل النفط وسعر صرف الدولار، ونلاحظ أن سيطرتها تقل يوماً بعد يوم على هذه العناصر. وخاصة بعد إصلاح أسعار صرف عملاتها مع الدولار لعقود من الزمن، لذا لا توجد لديها سياسة نقدية مستقلة، مما يحرمها من أداة إدارية اقتصادية مهمة. ومن المؤكد أن صدمة النفط لعام ١٩٧٣م جعلت الغرب يرتعد خوفاً من دخوله عصر الهيمنة العربية على الذهب الأسود، لكن التحّول الذي يشهده سوق النفط حالياً ساهم في تضاءل بشكل جذري قوة الدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط على الأسعار. إضافة إلى أنّ الولايات المتحدة قلبت بالفعل الأمور رأساً على عقب عندما أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم، وذلك بفضل استغلال النفط والغاز الصخريين.

وإذا كانت دول الشرق الأوسط شديدة الحساسية لأي انخفاض في أسعار الهيدروكربونات، فذلك لأن احتياجات الميزانية الخاصة بها مهمة. وبالتالي فإن معدل توازن الميزانية للدول المنتجة مرتفع للغاية. هذا ينطبق بشكل خاص على المملكة العربية السعودية، وهو ما يفسر سبب اقترابها من روسيا للحد من انخفاض الأسعار- بالتعاون والاتفاقية الأخيرة الشهيرة، والمعروفة بـ « اتفاقية أوبك».

معدل توازن الميزانية للدول الخليجية

Point d'équilibre des budgets							
Prix actuel en dollars	Koweït	Iran	Qatar	Irak	EAU	Oman	Arabie saoudite
62,92	49,1	51,3	52,9	54,3	67,0	79,2	83,8

Sources : Autorités nationales ; Fonds Monétaire International

الإمارات العربية المتحدة هي ثاني أكبر اقتصاد في الخليج بعد المملكة العربية السعودية، ونجد اقتصادها أكثر تنوعاً : لا يمثل قطاع الهيدروكربونات إلا ٢٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي احتفظت بالفائض المعتاد على الرغم من انخفاض أسعار المحروقات. بخلاف دولة قطر، التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الهيدروكربونات بنسبة (٧٥٪ من الصادرات).

لذا اضطرت لعقلنة المكاسب المالية للحالة غير المتوقعة المتراكمة، وعملت على ترشيد الإنفاق تماشياً مع الأسواق الدولية والمحلية، لتسد عجزها.

ومن المعسكر الآخر الصغير للاقتصاديات الصناعية في المنطقة، نذكر هيكل الإنتاج الإسرائيلي الموجه للتصدير (التصدير يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي). وهي موجهة نحو أنشطة التكنولوجيا العالية والاستفادة منها عبر استثمارات البحث والتطوير الكبيرة (في القطاعات العامة والخاصة)، فهي تخصص (٣,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير المدني. إضافة إلى أنّ الاقتصاد الإسرائيلي مرن، ومستواه الخارجي مرتفع، وإطارها المؤسسي متين وديناميكي، وميزانيتها مواتية. كما أن استغلال الحقول الجديدة للغازات المنبعثة على السواحل، يتطلب منها بناء بنية تحتية جديدة، ما سيساهم في دعم النمو. أما بالنسبة للاقتصاد التركي، فهو إلى حد كبير منفتح، لكن يُعاني من تقادم نموذجها الموجه نحو الصناعات المتدهورة (السيارات والمنسوجات) والركود الافتراضي مع الاتحاد الأوروبي، إضافة لخسارة بعض أسواقها في منطقة الشرق الأوسط بسبب نظم النزاعات والعقوبات. وهي أيضاً مستهلكة رئيسية للطاقة، لذا تكافح تركيا لتنويع إمداداتها التي تُهيمن عليها روسيا. ففي حالة النقص المزمن في المدخرات، يتعين عليها الاعتماد على التمويل الخارجي الذي يتزايد الحذر منه أيضاً نظراً لتدهور حكم البلاد.

دعومات صناديق الثروة السيادية

أنتجت الثروة الحاصلة من الموارد الطبيعية مع مرور الوقت في الدول الريعية الثروة المالية المحفوظة في الصناديق السيادية. ثلاثة من عشرة لأغنى الصناديق السيادية على هذا الكوكب تتواجد في منطقة الشرق الأوسط، ونسبة ميزانية المنطقة من المجموع العالمي هي ٣٣٪ من الأصول العالمية للصناديق السيادية.

ترتيب صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط

Classement des fonds souverains du Moyen-Orient par dotations		
Rang /81	**Noms**	**Montant en dollars**
3	Abu Dhabi Investment Authority	696 660 000 000
4	Kuwait Investment Authority	592 000 000 000
10	Public Investment Fund	320 000 000 000
11	Qatar Investment Authority	320 000 000 000
12	Investment Corporation of Dubai	239 379 000 000
13	Mubadala Investment Company	226 484 000 000
16	National Development Fund of Iran	91 000 000 000
25	Emirates Investment Authority	45 000 000 000
27	Turkey Wealth Fund	40 000 000 000
33	Oman State General Reserve Fund	20 670 000 000
36	Mumtalakat Holding	16 670 200 000
43	Oman Investment Fund	6 000 000 000
63	Development Fund for Iraq	900 000 000
64	Palestine Investment Fund	856 224 000
66	Sharjah Asset Management	793 202 000
80	Iran Oil Stabilization Fund	24 000 000
		2 616 436 626 000
		7 903 478 982 002
		33 %

Source : Sovereign Wealth Funds Institute, 2019

مـن الصعـب تقييـم هـذه الصناديـق بشـكل واقعـي تمامـاً. فدعوماتهـا غـير معروفـة بالضبـط، وفي الغالـب مُقيّمَـة بأدنـى مـن قيمتها. مـن الحـرّي الذكـر أنّـه يمكـن أيضـاً أن تتعايـش عـدة صناديـق سـيادية في نفـس الدولـة، مـع اسـتراتيجيات مختلفة.[٢٦] هكـذا نجـد عـلى الأقـل أربعـة في الإمـارات: شركـة مبادلـة للتنميـة، وهيئـة الإمـارات للاسـتثمار (EIA) ، مؤسسـة دبي للاسـتثمارات (ICD) وأقواهـا : جهـاز أبـو ظبـي للاسـتثمار(ADIA) ..

حتـى مـع الأزمـة الماليـة لعـام ٢٠٠٩م، والتـي تكبـدت فيهـا صناديـق الثـروة العربيـة خسـائر كبـيرة، ظلـت ملفـات إداراتهـا غامضـة إلى حـد مـا، و«كانـت سـلبية وأقـل تماسـكاً» إذا مـا قارنّاهـا بتلـك المتعلقـة بالـدول التـي تسـتخدمها في أدوات السياسـة العامـة الحقيقيـة (كالنرويـج والصين)[٢٧] .مـع ذلـك يلزمنـا الاعـتراف أنّ، الاحترافيـة التدريجيـة لإدارة هـذه الصناديـق مـن قبـل الـدول العربيـة غـير مشـكوكة فيها. مـع أن دول الخليـج العربيـة لا تـزال تعتمـد بشـكل كبـير عـلى إيـرادات النفـط والغـاز، إلا أنهـا في الآونـة الأخـيرة تنوعـت شراكاتهـا، وتوظـف فوائـد اسـتثماراتها الماليـة الآن لتغطيـة أي عجـز في الميزانيـة. فمثـلاً الاسـتثمار الخارجـي في صميـم اسـتراتيجية الصناديـق الإماراتيـة، فحـوالي ثلاثـة أربـاع أُصـول الإمـارات الخارجيـة مسـتثمرة في الخـارج غالبـاً في أوروبـا وفي أمريـكا الشـمالية، إضافـةً لـشراكات مبـاشرة في مجموعـات تعتـبر الصناعـات مهمـة لتطويـر الإمـــارة (كالشراكـة في مجـال الطـيران مـع أيـرو بياجيـو/ Piaggio Aero ، والـ آي سي تيICT مشـغل

26 . F. Aïssa Touazi, « Les fonds souverains du Golfe », étude réalisée pour la FRS, février 2019, disponible sur : www.frstrategie.org.

27 L. al-Rachid et D. Schmid, « Les fonds souverains arabes, une indépendance problématique ? », in T. de Montbrial et D. David (dir.), RAMSES 2010, Paris, Ifri/Dunod, p. 168.

دو/ Du). وقطر أيضاً لديها حصص قليلة في عدد كثير من الشركات الفرنسية الكبيرة ، بما في ذلك توتال/ Total وإلـ . في. إم. اتش / LVMH وشركة فيفاندي/ Vivendi ، وكذلك في بنك باركليز / Bar-clays البريطاني، وبنك كريدي سويس/ Credit Suisse السويسري بأكثر من (٥٪).

بينما تعتبر صناديق الثروة السيادية رافعة مهمة للاستثمارات الخارجية بالنسبة لدول الخليج، فهي مؤخراً تستثمر أكثر وأكثر في البنية التحتية لبلدانها أيضاً، لتعزيز تنمية اقتصادياتها الأصلية. هذا النوع من الاستراتيجية يسمح للشركات بالظهور بمظهر ذات أبعاد إقليمية،وحتى دولية في قطاع تمثل البتروكيماويات كـ (سابك السعودي) ، أو مجالات النقل الجوي (طيران الإمارات، طيران الاتحاد، الخطوط الجوية القطرية). وهذه الاستراتيجية تعتبر خطوة أولى على أرضية الشركات المتعددة الجنسيات على وجه التحديد، كأحد الأصول الأساسية للقوة الاقتصادية في عالمنا اليوم، والتي تفتقر إليها هذه الدول.[٢٨]

القوة الاقتصادية في خدمة أجندات الدول: ومحاولة اكتساب الخبرات

على الرغم من هشاشة نموذج دول الخليج، فإن أنظمة البترو- الخليجية متمركزة بشكل طبيعي على قمة منصة القوى الاقتصادية؛ ونلاحظ اليوم محاولات تلك الأنظمة صناعة اقتصاد نشط سياسياً، ودمجه كأداة قوة في نظام العلاقات الاستراتيجية الإقليمية.

28 . Sur l'importance des multinationales dans le classement de la puissance économique, O. Passet, « La puissance économique de la France 2020.

كسر التوازنات والرغبة في السلطة

تطور القوة ليس بالضرورة نتيجة تراكمات معتمدة : يمكن أن تتغير دون إرادة نشطة من أنصارها. وفي هذه المنطقة التي نحن ندرسها، الصدمات النفطية كرسوم كاريكاتورية متتالية دائماً. وفي هذا الصدد لاحظ برتراند باديو ماري كلود سموتس أن امتلاك وسائل القوة لا يؤدي بالضرورة إلى تحول الدولة إلى قوة فعالة. فالتأثير في التفاعلات بين القوى له جانب مخزون سلبي متوقف على أن تكون الدولة مستقبل، وجانب آخر نشط ، ناتج عن تداول الطاقة وتوظيفها في التأثير. اليوم ثمة في الشرق الأوسط ديناميكية من الانبساط المتأخر، مما يعكس الرغبة في نفوذ سياسي متعمد تدعمها الوسائل الاقتصادية، وهنا تصبح الثروة الوطنية (الطاقة) نشطة.

ما عدنا نشاهد حروب افتراس مباشرة (الافتراس : حرب للاستحواذ على ثروات الأمم الأخرى) - في الشرق الأوسط منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م، مما أدى إلى الانتقام، بتدخل تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لكن منذ أوائل الألفية الثالثة، تغير السياق الجيوسياسي بشكل كبير، كما أنّ التوترات الكامنة أصبحت أكثر وضوحاً. فمثلاً، هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تعتبر تحدياً للولايات المتحدة على أراضيها وفي حضورها في الشرق الأوسط.

إضافةً إلى أنّ التدخل الغربي في أفغانستان والعراق لم يصلح شيئاً هو الآخر. كما أنّ الاستقرار شبه المستحيل في المنطقة قد يؤدي في النهاية بالولايات المتحدة إلى احتمالية انسحابها العسكري بالكامل. وهكذا، سيوقظ فراغ القوة طموحات النفوذ بين دول المنطقة، وستقدر كلٌ دولة وزنها وستعمل لملء هذا الفراغ، وهذه العملية في تحوّل القوة سوف

يتشكل منها نظام توازن قوي جديد (مثلما تحاول فعله الإمارات العربية المتحدة أو تركيا أو حتى قطر)، أو على الأقل ممارسة دور الردع في بعض الأحيان تجاه خصومها التي ترى من تصرفاتها عدوانية كما هو الحال بين (السعودية - إيران).

محاولات توظيف الاقتصاد كقوة صلبة

في تسعينيات القرن الماضي أكدّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر حينها طموحاته في القوة الناعمة وما يمكن للدولة الصغيرة تحقيقه بفضل ثروتها الهائلة. هكذا جلب للجماهير العربية قناة الجزيرة، التي بدأت في البث في ١٩٩٦، وشرعت بالاستثمارات في الرياضة. ثمّ تبعها المساعدات الاقتصادية السخية، كلاهما كاستراتيجية « الجزر»الجزر الذي وُزّع بحكمة، ما خلقت حالة ودية حول قطر، خاصة خارج منطقة الشرق الأوسط[٢٩].

بينما تركيا، مستوحاة استراتيجيتها من أحمد داود أوغلو، وقدمت ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٦م مثالاً آخر للنفوذ تأثير اقتصادي، غير ريعي، بل على أساس توفير الخدمات التجارية، وتعزيز التجارة الحرة، إضافة إلى إنشاء مؤسسات التعاون الاقتصادي الإقليمي.[٣٠]

هكذا أدخل هذان البلدان طريقتين مختلفتين للعمل الاقتصادي السلمي: شراء التأثير من جهة، وخلقه من جهة أخرى. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة الماضية على أحداث الشرق الأوسط تغيرت هذه الأنماط : فشراء

29 . O. Antwi-Boateng, « The Rise of Qatar as a Soft Power and the Challenges », European Scientific Journal, décembre 2013, vol. 2, disponible sur : https://pdfs.semanticscholar.org.
30 . K. Kirişci, « The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State », New perspectives on Turkey, n° 40, mars 2009, p. 29-57.

النفوذ هو الأكثر عدوانية منذ «الربيع العربي»، والساحة التجارية أصبحت مكاناً للضغط. ولقد تمخض من الربيع العربي على أرض الواقع، إفلاس اقتصادي لعدد قليل من الدول، تلك التي ابتليت بعدم المساواة والفساد.

ويضاف عليها صدمة سياسات التحرير المفروضة من القوى الخارجية، ولا سيما تلك التي تطالب بخفض كبير في دعم المنتجات الأولية الضرورية، والتي اندلعت بسببها الثورات في تونس ثمّ في مصر عام ٢٠١١م وفي بعض من المجتمعات الهشة. مع ذلك، أدت الثورات إلى عمليات فتح المجال الدستوري والانتخابي للمنافسة السياسية، وسرعان ما تمّ تنظير هذا التحول على المستوى الإقليمي، ونتج عنه : صدام كبير بين المعسكر المحافظ بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة وأنصارهما، بينما بدأت التضاريس الانتخابية تتغير في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية – كـــتونس ومصر وتطورت إلى حروب جديدة اندلعت في اليمن وليبيا وفي سوريا.

ثمّ تمّ حشد المكافآت من الدول الريعية على نطاق واسع، وتنظيم حملات وشن حروب لإعادة الوضع الراهن إلى ما كان عليه. ونجحت هذه الاستراتيجية في بعض الأحيان : كإعادة تأسيس النظام العسكري في مصر، بفضل الدعم السعودي، كأفضل مثال لنجاح الدعم المالي الهائل. ومن الأمثلة على التمويل السخي الذي تقدمه قطر لغزة، على الرغم من أن له تأثير متناقض، فالمساعدات القطرية تعتبر دعماً لحركة حماس، لكنها تساعد أيضاً في تخفيف عبء الحصار الاقتصادي على قطاع غزة ـ ما هو مناسب لإسرائيل.

لكن من ناحية أخرى، فإن الاقتصادات المدعومة تقع تحت رحمة سياسة الداعمين المحسنين. ففي عام ٢٠١٦م، أوقفت السعودية المساعدة المالية التي تمنحها للبنان على شكل عقود التسلّح، خوفاً من أنها ستفيد حزب

الله. لكن بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد مؤخراً عادت المملكة واستأنفت دعمها من جديد. الجدير بالذكر، أنه في مفهوم القوة الناعمة ، يصنف جوزيف ناي الاقتصاد إلى جانب القوة العسكرية ، ومدلول هذا أن له جانب الإكراه كالقوة الصلبة.

يبدو أنّه في الشرق الأوسط، قد انتهى وقت «التجارة الناعمة» فقد تسببت الحروب باضطرابات كبيرة في الدوائر التجارية؛ يضاف إليها الاستخدام المفرط والمتزايد من العقوبات على نطاق واسع، مما يعكس ظهور نظام قتال جديد. فنظام العقوبات الذي يثقل كاهل إيران، والذي تفرضه واشنطن عليها منذ ثمانينيات القرن الماضي في أعقاب احتجاز الرهائن في السفارة في طهران، هي بالفعل نموذج واضح في استخدام أداة الاقتصاد في القتال الجديد.

وفي عام ٢٠١٥م، خاتمة لأكثر من اثنى عشر عاماً من المفاوضات بين إيران وما سمي بمجموعة (القوى الخمسة + واحد) – P5 + 1 – أعضاء مجلس الأمن + ألمانيا)، اتفاق شمل رصد لبرنامج الطاقة النووية، وما كان سيمهد الطريق لتطبيع العلاقات وتأسيسها بشأن إعادة الاندماج الاقتصادي للجمهورية الإسلامية الإيرانية لتشجيع الفصائل الإصلاحية. لكن مع نهاية ٢٠١٨م، أعاد الرئيس ترامب المنتخب حديثاً عقوبات أكثر صرامة وأنهى الإعفاءات التي يتمتع بها ثمانية من كبار المستوردين للنفط الإيراني، بما في ذلك تركيا. وزادت هذه العقوبات من تفاقم اختلالات الاقتصاد الكلي والظروف المالية والخارجية لإيران، وضعفتها ومنعتها من الوصول إلى مركز القوة الاقتصادية التي ينبغي أن توفرها لها مواردها الطبيعية.

حالة سوريا، التي يعاني اقتصادها من موارد قليلة، هي أيضاً تخضع لنظام العقوبات المتراكمة التي تفرضها الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عليها منذ عام ٢٠١١م، هدفت العقوبات في المقاوم الأول أعضاء الحكومة السورية والمؤسسات، والمسؤولين الحكوميين والعسكر وبعض الأفراد والشركات المرتبطة بالدولة، وتقييد وصول سوريا إلى النظام المالي الدولي.

هذه العقوبات، والتي تعكس الخلاف السياسي الكبير حول مستقبل سوريا ومن سيقوده، منعت بدء أعمال إعادة الإعمار في بلد دمرتها ثماني سنوات من الحرب، وثلثا السكان أصبحوا لاجئين أو مشردين. العقوبات التي وصفناها للتو فرضتها قوى خارجية. حرّي بالذكر، أنّ موقف تركيا من النزاع في سورية فتح الطريق منذ عام ٢٠١٩م لعقوبات اقتصادية محتملة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي أدانت السياسة التركية تجاه القضية القبرصية، وكذلك في الصراع السوري وفي ليبيا.

لكن أحدث حالة من تلك الإجراءات العقابية الاقتصادية، هي تلك التي اتخذت ضد قطر من قبل شركائها من مجلس التعاون الخليجي وانضمت إليهم مصر. هو أيضاً نموذج يوضّح عدوى العنف الاقتصادي داخل المنطقة. فالعملية العقابية ضد قطر هي نتيجة مباشرة للخلافات حول رؤيتها للمستقبل الإقليمي وحول تقاربها من مجرة الإخوان المسلمين، فالدوحة صديقة إلى حد ما لإيران وتحاول تحريك تركيا كنوع من المحور السني البديل، ما أدى إلى تسميم علاقاتها مع السعودية والإمارات، وانهارت العلاقات الدبلوماسية، وأغلقت الحدود الجوية والبحرية والبرية، وتمّ عزل قطر منذ عام ٢٠١٧م ريثما تهدف إلى تحجيم دورقطر التي رأينا قدرة تأثيرها في النشاط العربي منذ الربيع العربي.

التنظيم للبقاء: أو التأثيرات على الحكم والنظام المعياري

استراتيجيات سباق السيطرة على النظام الإقليمي غير المنظم، مع احتمالية الانسحاب الأمريكي، وصعود الاحتجاجات الشعبية، تعتبر متنوعة : منها تكوين حلفاء من خلال الإعانات المقدمة لها، أو إفقار القوى المنافسة بحرمانها من المساعدة والمنح، أو فرض عقوبات عليها أو البحث عن تحالفات لإنشاء مؤسسات بديلة.

تحقيق كل هذا يتطلب وجود نظام فعّال، وإعادة توجيه الاقتصاد لخدمة أهداف السياسة الخارجية، كذلك إعادة ترتيب السلطة في المنبع، والتي يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الحكم لبعض الدول ومؤسساتها وحتى دوائر صنع القرار فيها. وخير مثال على ذلك، العمل على تمركز القوة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وفي تركيا. فولي العهد السعودي يحارب الفساد من خلال الضغط على أعظم أثرياء المملكة. ويقود عن كثب، خصخصة أرامكو السعودية، ونجاحها ضروري لمصداقية المملكة العربية السعودية.

فالمساعدات الخارجية للمملكة تنامت بشكل متزايد، وأصبحت المملكة ثالث أكبر مانح رئيسي للأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) المعني بلاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، الذي يدير المساعدات الدولية للاجئين الفلسطينيين. لقد تبرعت المملكة بسخاء بمساهمتها بمبلغ ٥٠ مليون دولار للوكالة الأممية في عام ٢٠١٨م ، بينما وهنت الوكالة مؤخراً بشكل خطير بعد إيقاف التمويل الأمريكي لها.[٣١]

حالة أُخرى، لقد تمّ إعادة تنظيم المؤسسات السياسة الاقتصادية الخارجية التركية، من قبل حزب العدالة والتنمية، بعد محاولة الانقلاب التي ضربت البلاد في يوليو ٢٠١٦م.

31 . UNRWA, « The Kingdom of Saudi Arabia Announces US$50 Million Contribution to UNRWA Release, disponible sur : www.unrwa.org.

وتـمّ حـل منظـمات رجـال الأعـمال الموصوفـين بالمنشـقين، وكذلـك لبعـض الناشـطين في الخـارج، كـما أنّ الرئيـس اسـتعاد الصـدارة عـلى البنـك المركـزي. وأصبحـت الوكالـة الرسـمية التركيـة للمسـاعدات العامـة والتطويـر، المعروفـة بـــ تيـكا / Tika، تتوجـه تقليديـاً لدعـم التوجهـات الدبلوماسـية الرئيسـية للحكومـة، وخاصـة في المنطقـة العثمانيـة السـابقة بأفريقيـا (كالجزائـر، ليبيـا، السـودان، تشـاد، تونـس)، وفي البلقـان (ألبانيـا، صربيا،البوسـنة، كوسـوفو) وفي القوقـاز (جورجيـا). وفي الـشرق الأوسـط، تقـدم مسـاعداتها فقـط للمنظـمات غـير الحكوميـة والهجوميـة التـي تتدخـل في المناطـق الأكثـر صعوبـة. قضيـة منظمـة InsaniYardimVakfi (IHH) غـير الحكوميـة، والتـي سـبق أن قامـت في عـام ٢٠١٠م بمحاولـة كـسر حجوزات غـزة أثنـاء الحصـار خـير مثـال، وللمنظمـة ذات المهمـة اليـوم خاصـة في سـوريا: فمعظـم مراكزهـا اللوجسـتية تقـع في كانتـون عفريـن وعـلى طـول الحـدود بـين البلديـن، أي المناطـق الواقعـة تحـت السـيطرة التركيـة أو تحـت هجومهـا.

مواقع المراكز اللوجستية للمنظمة التركية (IHH) غير الحكومية في سورية

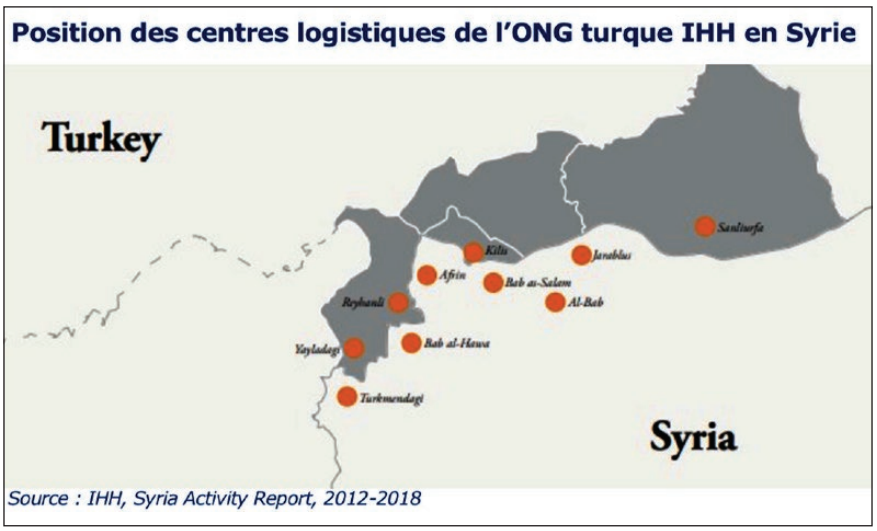

إنّ إنتاج نظام معياري إقليمي يمثل توجهاً جديداً للقوى الاقتصادية في المنطقة. ويمكن لظاهرة جديدة من هذه الوجهة أن تلفت انتباهنا : وجهة تعميم خطط الإصلاحات الاقتصادية الداخلية الموحدة من نوع «رؤية ٢٠٣٠م» ، والتي تمّ الترويج لها من السعوديين على نطاق واسع، يبدو أيضاً نوع من أنواع إنتاج جديد للإجماع المعياري الإقليمي، كما كان نوع «الإجماع الريعي» وهو بديل لـ «إجماع واشنطن».

لكن الإمارات العربية المتحدة لديها رؤيتها الخاصة شبيهة لخطة « رؤية ٢٠٣٠م» حتى أنها سبقت المملكة العربية السعودية في ذلك. الكويت أيضاً لديها خطة «الكويت ٢٠٣٥م» تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري رئيسي إقليمي من خلال الاستثمار العام المستهدف؛ ولسلطنة عُمان خطة هي الأخرى : «رؤية ٢٠٤٠م»، وهو برنامج تنويع أطلق في سبتمبر ٢٠١٦م وعلى غرار النموذج الماليزي.

ولقطر نسختها من «الرؤية الوطنية» (٢٠٣٠م) يهدف أيضاً إلى التنويع، مما سيؤدي إلى «اقتصاد تحركه المعرفة». لقد شرعت كل هذه الدول في مشاريع كبرى للبنية التحتية وإظهار قدرتها على الرقي.

في هذا الصدد يتبلور التنافس بين الإمارات وقطر من خلال التسويق الموازي لمعرض دبي العالمي ٢٠٢٠م وكأس العالم لكرة القدم٢٠٢٢ م في قطر (استثمارات قدر بـ ٢٠٠ مليار دولار). هدف كل الأطراف هو الحفاظ على الصورة الإيجابية وإعادة انطلاق ديناميكيات النجاح المبنية على موارد النفط والغاز. ولتؤكد تلك الدول للمراقبين أنها تدرك أن الإدارة الاقتصادية الحديثة يجب عدم الخلط بينها وبين الاقتصاديات المحافظة والثابتة. وأنها تدرك أنّ الثروة التي تمّ جمعها عبر الأنشطة يجب أن تعمل على تعزيز نموذج نمو اقتصادي مبتكر.

هذا المفهوم هو لإعداد نموذج عالمي من خلال إدارة الخروج من عباءات الطاقات والمحروقات، وأنه يمكن لدول الخليج العربية أيضاً المساهمة في مستقبل اقتصاد العالم. إنها الرسالة التي تحاول المملكة العربية السعودية نقلها من خلال أخذ رئاسة مجموعة العشرين لعام ٢٠٢٠م : ترى أنها تتولى «دورها الحيوي» في الاقتصاد العالمي وتحاول عرض جدول أعمال التحول الخاص بها، وتنميتها الاقتصادية مع شركاء ناشئين كبار للمملكة[٣٢]. وبالتالي تعتزم تطوير قدرتها على جذب العالم بطريقة مجتمعية، كنسخة أُخرى من دبي لكن أكثر تطوراً. من خلال الانفتاح على السياحة وتعميم مشاريع مدنها الحديثة عالية التقنية والمتصلة.

القوة الاقتصادية المضطربة

ظهور المحددات الاقتصادية في منافسة القوى في الشرق الأوسط، واستخدام الأدوات الاقتصادية في السباق على الهيمنة لا يؤدي إلى تسلسل

32 A. Bohineust, « Présidence du sommet du G20 en 2020: des défis multiples pour l'Arabie saoudite », Le Figaro, 6 janvier www.lefigaro.fr.

هرمي جديد واضح. فالفاعلون المحليون في نهاية المطاف ليس لديهم سيطرة تذكر على نظام مسارات النمو الاقتصادي الإقليمي التي تتعطل بسبب العوامل الداخلية والخارجية، فاستمرار الصراعات المعقدة يحبط المنطق الاقتصادي. وعلى هذه الحالة يظهر الاقتصاد كحليف ضعيف إلى حد ما، في سياق الفوضى المتزايدة.

أوزان الأنظمة: الاعتمادات الاقتصادية المتبادلة

طالما اعتُبر النظام الاقتصادي في الشرق الأوسط على هامش العولمة. مثلاً، انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية فقط في عام ٢٠٠٥م، بعد اثنى عشر عاماً من المفاوضات، وبعد حوالي عشر سنوات بعد انضمام جيرانها في المنطقة. بصرف النظر عن الجهود المبذولة للسيطرة على أسعار الهيدروكربونات، فدول المنطقة تتابع أطر واستخدامات خارجية، وتتأثر- لا تُؤثر- أكثر بعملائها الرئيسيين والموردّين الأساسيين. وبالتالي، تخضع تلك الدول لاعتماد هيكلي معياري، تجاري، مالي. وتعتمد جميع البلدان الريعية في المنطقة على السياسة النقدية الأمريكية، بسبب ربط عملاتها بالدولار: وعليه يجب على كل من عُمان قطر السعودية والإمارات العربية المتحدة مواءمة أسعار الفائدة الوطنية مع ما يناسب البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حتى وإن كان ذلك يسبب إحباطاً في نشاطه الاقتصادي.

كما أن هيكل الاقتصادات الريعية، الضعيفة التنوع، يعتمد أيضاً على المنتجات الخارجية والخبرات المستوردة. بل الأكثر خطورة حتى، الاعتماد على دخول الهيدروكربونات المتطرفة، فالمحصول المكتسب من تصديرها

يعتمد بشكل كبير على خيارات المنتجين الكبار كالولايات المتحدة وروسيا، وتعتمد كذلك على الطلب من العملاء الرئيسيين كالصين والهند. وهكذا، تصبح العلاقة السوقية أقل مواتية ـ وبشكل مخيف ـ للدول العربية، كما اتضح ذلك في الغياب الظاهري لرد فعل المشغلين التجاريين بعد التوترات الإيرانية – الأمريكية في بداية عام ٢٠٢٠م. حينما كان الجميع يخشى حدوث صدمة. لكن بعد الحفاظ على الهدوء تبين بشكل كبير حقيقة جلية، وهي التراجع النسبي لأهمية الشرق الأوسط في المعادلة العالمية فيما يخص التبادل التجاري للطاقات. ففي عصر الوفرة، لم يعد سعر النفط سلاحاً كما كان، لكن بات نقطة ضعف.

إضافةً إلى أن الحاجة إلى التمويل الأجنبي تتزايد بالتوازي، بدون التأكد أيضاً إذا كان سيكفي تغطيتها تلبية الاحتياجات. فمثلاً يكشف لنا نمو الدين السعودي مجموعة حقائق: فحتى وقت قريب كانت الحكومة تغطي عجزها بالاعتماد على مخزونها الضخم من سعر الصرف (٥٢٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨م حسب وكالة فيتش، أي ما يعادل أكثر من ٢٤ شهراً من الواردات). لكن سيتم تمويل العجز – بشكل أكبر– في المستقبل من خلال إصدار الديون من البنوك الوطنية والأسواق الدولية. وهذا ما يفسّر ارتفاع الدين الخارجي للسعودية من ٦ , ١١٪، من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٣م إلى ٤ , ٢١٪ في ٢٠١٨م؛ كما أنّ الدين العام، الذي كان تقريباً صفر في عام ٢٠١٤م، يتوقع أن يصل إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية ٢٠٢٠م. وبالمثل، هو الحال أيضاً مع الإمارات العربية المتحدة، التي تقترض الآن من أسواق السندات، وبنجاح نسبي:(تمّ إصدار ١٠ مليار دولار سندات سيادية في الأسواق الدولية) من أبو ظبي في أكتوبر ٢٠١٧م،

و١ مليار دولار من الشارقة في مارس ٢٠١٨م). أما مصر من ناحية أُخرى تقترض، بشكل كبير من الصندوق النقد الدولي- قدّر مدفوعات ٢٠١٨م بـ ١٠ مليارات دولار أمريكي، كل هذا، مع الاستمرار في تلقي الدعم من السعودية والإمارات.

ومن الجانب الآخر تواجه تركيا أزمة تمويل زاحفة : يجب أن تجد٢٠٠ مليار رأس مال أجنبي لتمويل عجزها الخارجي، لكن يؤدي تصاعد المخاطر السياسية وعدم الاستقرار الإقليمي إلى انعدام ثقة المستثمرين الأجانب. لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تعتبر مساهمته حيوية، لا يمثل أكثر من ١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما الديون الخارجية تمثل (٤ ,٥٣ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام(٢٠١٧م)، والمقومة في الغالب بالعملة الأجنبية، ويمكن أن تزيد بشكل ملحوظ إذا استمر انخفاض قيمة العملة الوطنية.

تتقاطع ألعاب الاعتمادات المتبادلة هذه مع مسألة التحالفات ـ والولاءات. فالخيارات السياسية المهمة يمكن أن تمليها اعتبارات اقتصادية، كالتقارب الروسي ـ السعودي الأخير. أما قطر فقد وعدت باستثمارات بقيمة ١٥ مليار دولار لتركيا، يقال مقابل دعمها لها خلال «الأزمة الخليجية». علاوة على أنّ الأسواق الإماراتية تنفتح الآن على تجارة إسرائيلية عالية التقنية، ما يخدم توطيد المحور الجديد المعادي لإيران.

نقاط الضعف الداخلية والمستمرة: أو تحدي التحول الاقتصادي والاجتماعي

نعلم أنّ النماذج الاقتصادية لأغنى دول الشرق الأوسط ليست مستدامة على المدى المتوسط من حيث البيئية الاجتماعية. فنضوب الموارد

الهيدروكربونية، إضافة إلى التغيرات في المناطق نتيجة تغير المناخ، سيؤدي حتماً إلى تغيير جذري في الأداء الاقتصادي. علاوة على الموارد المائية النادرة الموجودة في صميم تزايد التوترات الجيوسياسية، كحالة مياه النيل ودجلة والفرات. وضعف الصناعة الزراعية أيضاً تجعل من دول الخليج مستوردة للمنتجات الزراعية، ما تشكّل هشاشة كبيرة ـ فقد دفعت دولة قطر التكاليف في بداية عزلتها التجارية.[٣٣]

ومع ذلك، فإن صعوبات التطبيع الاقتصادي متجذرة. لكن مع برامج الإصلاحات الرئيسية لدول الخليج المعلنة عنها مؤخراً بمثابة اعتراف، وإدراك لضرورة التكامل في أداء ثقافة الاقتصادات الصناعية مما أدى إلى الإعلانات المبهرة التي شاهدناها مؤخراً كمؤشر جيد. لكن من الواضح أيضاً أن التنفيذ أكثر صعوبة من الصياغة : فمن المعوقات، كيف يمكن إنشاء ملف هيكل إنتاجي وتحقيق أهدافه بينما لا يتوافق مع أي حاجة فورية، أو كيف تشجع التخصيص الأمثل للموارد، عندما تحتكرها الزبائنية المثبتة في قلب السلطة السياسية؟ المثال السعودي يوضح الصورة بشكل مثالي لهذه الصعوبات. فلا يزال النفط يوفر ٦٨٪ من دخل المملكة، لكن ارتفاع أسعار السلع الأساسية منذ ٢٠١٦م لم تخدم الإصلاحات. وهذا يشمل الثورة في ضريبة القيمة المضافة لـــ ٢٠١٨م ، وحملات مكافحة الفساد مع خطوطها العريضة غير الشفافة، وخطة التوظيف السعودية، التي تنص على أن المواطنين السعوديين يجب أن يمثلوا على الأقل ٧٠٪ من موظفي القطاع الخاص (في بلد تعتبر بطالة الشباب تقترب من ٤٠٪) هي إعاقات بالفعل. وقد أدت إلى حدوث مشكلة نزوح كبيرة من الوافدين (٤ , ١ مليون غادروا

33 S. Efron, C. Fromm et al., « Food Security in the Gulf Cooperation Council », Rand Corporation/Emerge 85, décembre 2018.

منذ ٢٠١٧م)، إضافة إلى علو تكاليف الرواتب بالنسبة للشركات الخاصة، وثمة تأخير ملحوظ فيخلق فرص العمل.

يضاف لذلك الطرح العام والأول من نوعه لشركة أرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية والرائدة الاقتصادية، كانت قفزة كبرى وكان متوقعاً منذ عام ٢٠١٦م والذي كنا نأمل منه إشارة إيجابية، وقد تحقق أخيراً، في نهاية عام ٢٠١٩م ، لكن بنصف نجاح فقط. حيث كان على ولي العهد السعودي أن يقدم التزاماً شخصياً، علاوة على ممارسة الضغط على أقاربه لتشجيعهم على الاشتراك.

كما أن صعوبة التحولات الاقتصادية بدورها هيكلت احتجاجات سياسية شبه دائمة. وما بين نهاية دولة المنحات وفرض الضرائب، يبدو أن أوضاع السكان الأقل دخلاً وصلت إلى نقطة الانهيار. وهذا ما يفسر الاحتجاجات الحاشدة التي وقعت في نهاية عام ٢٠١٩م في إيران أو العراق أو لبنان، وشعارات مناهضة للفساد وغلاء المعيشة. احتجاجات يمكن أن ينظر إليها على أنها طبعة جديدة من «ينابيع» ثورات ٢٠١١م، والتي نتج عنها بالفعل المزيد من المساواة والمزيد من المشاركة السياسية. مواصلتها في المغرب العربي والشرق الأوسط (كالمطالب الاجتماعية في تونس وحراك الجزائر) تظهر لنا هشاشة الوضع السياسي-الاقتصادي في المنطقة - وفي الوقت الحالي، يلاحظ عدم قدرة الأنظمة للتعامل مع نوبات الحمى هذه، إلا بمزيد من القمع.

التوترات بين القوى يعيق الاقتصاد

الهشاشة الاجتماعية وتأخر الإصلاحات وردود الفعل السلطوية وغيرها تزيد من عوامل الخطر للدول السلطوية، والحل عند هذه الدول كالعادة، الهروب الكلاسيكي في تصدير الأزمات. لكن نعترف أنه في بعض الأحيان

يُوّحد الصفوف الداخلية. وندرك أنه تقوض الشرق الأوسط توترات جيوسياسية رئيسية ومتنوعة، وخطورتها أنها في تزايد كالخلافات البينية، والصراعات الدبلوماسية منخفضة الوتيرة، والحروب الأهلية، أو حتى الحروب بين الدول، كلها عوامل تؤثر على النظام الاقتصادي الإقليمي، الذي أصبح وعلى نحو متزايد مجزأ ويُعاني من خلل وظيفي متنامي.

دعونا أولاً نلاحظ تأثير اندلاع الحرب الاقتصادية. يصعب تقييم تأثير العقوبات بدقة ولكن أداة العقوبات الاقتصادية يمكن أن تأتي بنتائج عكسية سياسياً واقتصادياً أيضاً. ففي الخلاف داخل البيت الخليجي مثال جيد على ذلك. فالحصار المفروض على قطر كان بالتأكيد مكلفاً في البداية لاحتواء الصدمة التي قدرت الخسائر الأولية برأس مال يقدر بـ ٤٠ مليار دولار، قامت بالمقابل بضخ ٤٠ مليار دولار في الدائرة المالية المحلية، من صندوقها السيادي. حيث أن قطر تمكنت بعد ذلك من تسريع إصلاحات التنوع الاقتصادي تحت الضغط، وأسرعت في توجيه شراكاتها، وتركيزها مع عملائها الآسيويين(اليابان أصبحت أول عميل لها مع نهاية ٢٠١٨م) وأعادت هيكلة خطوطها التجارية، لتخفيف الحصار وتعزيز علاقاتها مع الهند وباكستان وتركيا.

ويعرض بعض المحللون الوضع القطري، كحالة فريدة توضح الأثر الإيجابي، للعقوبات على بلدان معينة؛ في المقابل، الشركات والمصارف السعودية- الإماراتية عانت من هذا الخلاف الجذري الذي أثر على التدفقات التجارية، وسمعة ومصداقية الدولتين على الصعيد الدولي.[٣٤]

34 34. Y. Belfellah, « Comment le Qatar a transformé l'embargo en opportunité », Le Cercle des Échos, 5 juin 2018, disponible sur : www.lesechos.fr; et « Crise du Golfe : blocus pour le Qatar, pertes pour l'Arabie saoudite et les Émirats arabes Unis », Challenges.fr, 29 janvier 2018, disponible sur : www.challenges.fr.

ومـن ناحيـة أخـرى، حتـى لـو أدت العقوبـات على إيـران إلى إفقـار البلاد ، فإنهـا أعاقتهـا أيضاً من شركائهـا التقليديـين : فالدور المركـزي المحوري الذي كانـت تلعبـه دبي في الأعـمال الإيرانيـة صـار موضـع تسـاؤل.[٣٥] وبالمثل، فقـدتْ تركيـا شريـكاً اقتصاديـاً مهـماً، فبينـما كانـت تعتمـد عـلى وارداتهـا مـن إيـران بنسـبة ٣٠٪ في البـترول. كان عليها أن تلجأ إلى روسـيا للتعويض. إذن، في النهايـة، يمكـن للعقوبـات الأمريكيـة – عـلاوة عـلى زيـادة الاعتـماد عـلى روسـيا والصـين– أن تسـاعد في تطويـر قطاعـي النفـط والغـاز الإيراني بشـكل متسـارع، وإعـادة التكويـن الجيوسـياسي في فـترة التحمّـل.

كـما أنّ الصراعـات العسـكرية المفتوحـة والمتزايـدة في المنطقـة لهـا تداعيـات هائلـة عـلى البيئـة الاقتصادية. يبـدأ أولاً بـوزن خـاص على الميزانيات، وسـباق التسـلح، وشـكل شراء الأسـلحة ١٠٪ مـن ميزانيـات دول كالعـراق وعُـمان والمملكـة العربيـة السـعودية مـع نهايـة٢٠١٨م. وبالنسـبة لقطـر أو الإمـارات العربيـة المتحـدة كان أقـل مـن ذلـك. هـذه النفقـات كلهـا مـع أغـلى المعـدات لم تخـدم بالـضرورة الأهـداف المنشـودة، ولم تكـن أكثـر فعاليـة. أمـا إيـران مـن ناحيـة أُخـرى، فهـي أقـل ثراءاً ومعداتهـا عفا عليهـا الزمن إلى حد كبـير، لكنها تعـوض هـذه الإعاقـة مـن خـلال مجموعـة متنوعـة مـن التسـلح، في اتسـاق مع عقيدتهـا العسـكرية، وفعاليـة جنودهـا والمرتزقـة التي توظفهـا.[٣٦]

ثـمّ تـأتي النتائـج الاقتصاديـة السـلبية الهائلـة للحـروب : عدا الدمار الواسـع النطـاق، وفيضانـات مـن اللاجئين، هنـاك أيضـاً اختـلاس للمـوارد، وتركيـب

35 A. England et S. Kerr, « US Sanctions Put Chill on Iranian Trade with UAE », Financial Times, 26 juillet 2019, disponible sur : www.ft.com. 36. A. Cordesman, « The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance », CSIS Report, Second Working Draft, 12 décembre 2018, disponible sur : www.csis.org.
36 Banque mondiale, « Les effets économiques de la guerre et de la paix », Bulletin trimestriel d'information économique de la région MENA, n° 6, janvier 2016, disponible sur : www.banquemondiale.org.

دوائر اقتصادية فاسدة. البنك الدولي الذي يذكر بانتظام أثر الحروب كأحد أسباب ضعف النمو في الشرق الأوسط،حاول قياس تأثير بعض الحروب على الرأس المال الإقليمي في عام ٢٠١٦ ، من خلال محاولة لتحديد الأضرار المادية والبشرية.[٣٧] يؤكد أنّ الحرب الأهلية السورية، وظهور داعش أثّر بشكل خاص على اقتصادات سوريا والعراق : حسب تقديرات الدراسة عن الحرب السورية، اعتباراً من عام ٢٠١٦م، كانت التكلفة٣٥ مليار دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لسوريا عام ٢٠٠٧م وكان التأثير شديداً أيضاً على البلدان المجاورة، لبنان، الأردن، تركيا، ولا سيما بسبب التهجير القسري للسكان، إذ يقدر البنك الدولي، على سبيل المثال ، أن ٦٣٠ ,٠٠٠ لاجئاً سورياً في الأردن تكلف هذا البلد الأقل دخلاً ٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام، وربع إيراداتها الضريبية السنوية.

بينما الآثار الاقتصادية للحرب في ليبيا واليمن يصعب تقييمها نظراً لنقص موثوقية البيانات. هذه المشكلات المتوطنة في الشرق الأوسط تتفاقم بسبب التأسيس المستدام لاقتصاد رمادي يغذيه الصراعات ذاتها.

فالاتجار: المالي، السلعي، البشري، تظهر وتتماسك عندما تصبح الحروب مشفرة، كلها تشير إلى أنه يمكننا محاولة تفسير الحفاظ على هذا التناقض بوجود مستغلي الحرب الذين يستغلون التمزق الإقليمي للسيطرة على دوائر المافيا الاقتصادية.

وعودةً إلى الاقتصاد السوري المتعثر، على سبيل المثال، كان هناك نظام يهدف إلى مكافأة المجتمعات والشبكات المحلية التي دعمت بشار الأسد

37 C. Cheng, T. Eaton, L. Khatib, R. Mansour, P. Salisbury et J. Yazigi, « Conflict Economies in the Middle East and North Africa », Chatham House Report, juin 2019.

حتى النصر.[٣٨] .تقدر تكلفة إعادة الإعمار السورية ما بين ٢٠٠ و ٤٠٠ مليار دولار. بالإضافة إلى مبادرة إصلاح الأضرار المادية (فثلث مخزون المباني تعرض للضرر، وكذلك البنية التحتية مدمرة بالكامل في مناطق النزاعات)، لكن يبقى التحدي الأكبر،إقناع النازحين واللاجئين بالعودة إلى ديارهم والسماح لهم بذلك. كما يجب ألا تقتصر جهود إعادة الإعمار على استعادة الإنتاج المفقود فحسب، لكن أن يهدف إلى تجنب ركود اقتصادي. فالسابقة العراقية يمكن أن نتحدث عنها في مجلدات، ففي العراق الذي لا يزال واحداً من أكثر البلاد فساداً في العالم (ترتيب ١٦٢ من بين ١٨٠ في تصنيف ٢٠١٩م لمنظمة الشفافية الدولية) كل شيء فيها في طريق مسدود بسبب نقص الموارد.

فتمويل مختلف مشاريع ما بعد الصراعات متأزم الآن وبات مشكلة حقيقية في الشرق الأوسط، فمثلاً، (روسيا ، إيران)، لن تكونا قادرتين على الاستثمار في سوريا بما يلبي الاحتياجات الحقيقية، ويطمحون في جهود مساعدة من الاتحاد الأوروبي، مبادرة شبه مستحيلة من الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة، إذ لا يزال نظام بشار خاضعاً للعقوبات الغربية. فإعادة الإعمار الناجحة هي استثمار مفيد، كما شهدنا في سيناريو الانتعاش اللبناني بمساهمة المملكة العربية السعودية في التسعينيات، وعكس ذلك،لا يغذي إلا استمرار الفوضى المادية والاجتماعية التي تهدد التوازن الإقليمي على المدى المتوسط، فحالة العراق التي استمرت في الانزلاق بعد الحرب لمدة خمسة عشر عاماً، أصبحت اليوم دولة فاشلة عملياً، حيث اختارت القوى الخارجية مرة أُخرى تصفية حساباتها على أرضها، وصارت مصدر خطر جيوسياسي دائم.

38 D. Schmid, « Syrie : peut-on déjà reconstruire ? », in T. de Montbrial et D. David (dir.), RAMSES 2020, Paris, Ifri/Dunod, 2019, p. 242-245.

الخاتمة ـ قوى إقليمية غير كاملة

توصلت هذه الدراسة السريعة لأداة القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط أخيراً إلى نتيجة، وهي محدودية تلك القوى. فالتسلسل الهرمي الكلاسيكي ـ الواقعي– لم يتخلل من الناحية الهيكلية بعد فحصنا لكل البيانات الاقتصادية. فباستخدامنا الثالوث المذكور في بداية البداية: الموارد – العلاقات – الهيكل»، يمكننا التقدير أنّ الدول التي تمتلك تلك الأداة لخدمة سياستها الخارجية هي الدول الريعية الخليجية، التي تستنفد من مواردها الغنية، في شبه الجزيرة العربية النفطية. ومع ذلك لا تزال ضعيفة جداً في ممارسة سلطة استخدام الأداة الاقتصادية بشكل فعّال في الخارج؛ ولم تنجح ولا واحدة منها – أو لم تعرف– فرض القواعد الجماعية لصالحها في هذا النظام الإقليمي الذي لا يزال مختلاً إلى حد كبير.

وبعد الدراسة وجدنا أنّ أُسس القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط عفا عليها الزمن، حتى فيما يتعلق بالمعايير الجيو اقتصادية المعاصرة، التي تضع الاقتصادات الصناعية في المقدمة وتدمج حيوية القطاع الخاص إلى جانب توجيه الدول لها، وقدرتها على اتخاذ القرارات التي تخدمها.فالنمط الريعي، الذي يربط السياسة بالاقتصاد كي يتسنى للثاني قفل الأول، ينتهي في النهاية بتشويه سمعة كليهما، ما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية لا مفر منها. كما أن الإفراط في الاستثمار في الصراعات غير المضمونة الأهداف يأتي بنتائج عكسية أيضاً من الناحية الاقتصادية، لأنه يحافظ على الركود الإقليمي ويساهم في الانحرافات الدائمة للمجالات الاقتصادية، والإعانات الاستراتيجية للمناخ التجاري للمنطقة.

وبالتالي فإن الشرق الأوسط لديه قوتان أُخريتان محتملتان على الأقل في الإمكانات الاقتصادية، وهما اقتصادان حتى الآن كشبح : إيران والعراق،

لكن مصيرهما مقيد بشكل دائم بالتوترات الداخلية، ولا يمكن أيضاً التغلب عليه في الوقت الحالي من الناحية الجيو سياسية.

فالمنافسة المدمرة للقوى التي تميز حالياً الشرق الأوسط يلقي بثقله على نمو المجموعات الفرعية. ولا يعرف أحد كم من الوقت قد يستغرق ظهور وحدة توازن جديدة، لأنه في خضم العطاءات القومية البارزة على الساحة، لا يبدو أنّ أية قوة مهيمنة أو تأديبية إقليمية قادرة على حسم هذه المعركة. لكن لا يزال من الممكن تدخل دولة مهيمنة خارجية في الأوقات التي تكون حاسمة. وكما هو معلوم لطالما تحملت الولايات المتحدة هذه المسؤولية سياسياً وعسكرياً، ولكنّها في الوقت الراهن تريد التخلص منها. والسؤال الذي يطرح نفسه في الوقت الراهن هو، هل سيكون بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية تحديد قواعد لعبة اقتصادية في المنطقة، أم سيكون بمقدور الصين لعب هذا الدور في المستقبل.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية